بسم الله الرحمن الرحيم

باب الحال[١]

(وهو ما دَلَّ على هيئة وصاحبها، متضمنًا ما فيه معنى " في " غير تابع ولا عمدة)

فما دل على هيئة يشمل الحال ونحو: تربعت والقهقرى، ومتكئ في قولك: زيد متكئ، وراكب في قولك: مررت برجل راكب.

وخرج بقوله: وصاحبها: الأولان؛ فإن تربع والقهقرى إنما يدلان على الهيئة لا على صاحبها، وخرج بقوله: متضمنًا: ما دل على هيئة وصاحبها وليس في نفسه معنى في، ولا في جزئه، نحو: بنيت صومعة، وخرج بقوله: ما فيه معنى " في " ما معنى في لمجموعه لا لجزء مفهومه، نحو: دخلت الحمام، أي في الحمام، فليس معنى في مختصا بجزء من الحمام دون جزء، بخلاف ضاحكا مثلاً في قولك: جاء زيد ضاحكا، فإن معنى في مختص بجزء مفهومه؛ فإن ضاحكا دال على الهيئة وصاحبها، ومعنى في لبعض مفهومه، وهو المصدر، على حذف مضاف؛ فإن التقدير: جاء زيد في حال ضحك.

وخرج بقوله: غير تابع: راكب: في قولنا: مررت برجل راكب ونحوه؛ فإنه يصدق عليه في حال ركوب؛ وخرج بقوله: ولا عمدة: متكئ، من: زيد متكئ ونحوه: فإنه يصبح تقديره: زيد في حال اتكاء؛ ولا يرد قائمًا في: ضربي زيدًا قائمًا؛ لأن العمدة في الاصطلاح ما عدم الاستغناء عنه أصل لا عارض كالمبتدأ، والفضلة ما جواز الاستغناء عنه أصل لا عارض كالحال.

---

(١) الحالُ وصفٌ فضلةٌ يُذكرُ لبيانِ هيئَةِ الاسمِ الذي يكونُ الوصفُ له، نحو "رجعَ الجندُ ظافراً. وأدَّبْ ولدَكَ صغيراً. ومررتُ بهند راكبةً. وهذا خالدٌ مُقبلا".

(ولا فرق بين أن يكون الوصف مشتقاً من الفعل، نحو "طلعت الشمس صافية"، أو اسماً جامداً في معنى الوصف المشتق، نحو "عدا خليل غزالا" أي مسرعاً كالغزال.

ومعنى كونه فضلة أنه ليس مسنداً اليه. وليس معنى ذلك أن هيصح الاستغناء عنه اذ قد تجيء الحال غير مستغنى عنها. [جامع الدروس ٦٧/١]

وعروض جواز الاستغناء عن العمدة لا يخرجها عن كونها عمدة، كما في قولك: صحيح، في جواب: كيف زيد؟ وعروض امتناع الاستغناء عن الفضلة لا يخرجها عن كونها فضلة، كما في هذه الحال، وكذا في قوله تعالى: ﴿وَإِذَا بَطَشْتُمْ بَطَشْتُمْ جَبَّارِينَ﴾ [الشعراء:١٣٠] وقوله: ﴿وَمَا خَلَقْنَا السَّمَوَاتِ وَالأَرْضَ وَمَا بَيْنَهُمَا لاعِبِينَ﴾ [الدخان:٣٨].

(وحقه النصب) لأنه فضلة، وإعراب الفضلات النصب، ونصبها نصب التشبيه بالمفعول به، في قول أبي علي وأبي بكر، وهو ظاهر قول سيبويه؛ وقيل: نصب المفعول به، وهو قول أبي القاسم؛ وكلام سيبويه يرده، قال: وليس بمفعول كالثوب في قولك: كسوت الثوب زيدًا؛ وقيل: نصب الظرف، لقول سيبويه: لأن الثوب ليس بحال وقع فيها الفعل؛ فإنه يدل على أن الحال وقع فيها الفعل، فيكون ظرفًا؛ ورد بأن الظرف أجنبي من الاسم، والحال هي الاسم الأول.

(و قد يجر بباء زائدة) قال المصنف: كقول رجل فصيح من طيئ[1]: [البسيط]

كَائِنْ دُعيتُ إِلَى بَأْسَاء داهِمَةٍ فَمَا انْبَعَثْتُ بِمزؤود وَلا وَكَلِ

أي فما انبعثت مزؤودا ولا وكلا، ومثله[2]: [البسيط]

فَمَا رَجَعَتْ بِخَائِبَةٍ رِكَابٌ حَكِيمُ بنُ المُسيِّبِ مُنْتَهَاهَا

أي فما رجعت خائبة، وقد أولا علي أن الباء فيهما للحال لا زائدة، وتقدير الأول: فما انبعثت ملتبسًا بمزؤود، ويعني نفسه، كما في قولك: لقد صحبك مني رجل كذا، وتقدير الثاني: فما رجعت ملتبسة بحاجة خائبة.

---

(١) لم يتعرض صاحب شواهد المغني لقائل هذا البيت، وبحثت فلم أعثر على قائله.

الشرح: "كائن" بمعنى: كم، "البأساء": الشدة، "داهمة" آتية على بغتة، "انبعثت" أسرعت، "المزءود" المذعور الخائف، "الوكل" -بفتح الواو والكاف- كما في القاموس: العاجز الذي يكل أمره إلى غيره.

الإعراب: "فما" الفاء عاطفة وما نافية، "انبعثت" فعل وفاعل، "بمزؤود" الباء حرف جر زائد ومزءود حال وصاحب الحال التاء في "انبعثت"، "ولا" الواو عاطفة، "لا" زائدة لتوكيد النفي، "وكل" معطوف على مزءود.

الشاهد: في "بمزؤود" حيث دخلت الباء الزائدة على الحال "مزءود"، وقد انتفى عاملها "انبعثت".

انظر: مغني اللبيب ١/ ١٠٢.

(٢) من قصيدة قالها القحيف بن سليم العقيلي يمدح حكيم بن المسيب. والقصيدة في النوادر ١٧٦، والخزانة ٤/ ٢٤٧ وبعضها في الاقتضاب ٢٤٩.

ولا يرد عليه أنه لم يقيد بالنفي، والسماع بتقدير تسليمه إنما هو معه لإشعار الزيادة به، وذكر في حروف الجر أن الحال ربما جرت بمن زائدة، ومثل له بقراءة زيد بن ثابت – رضي الله عنه – وجماعة: ﴿مَا كَانَ يَنْبَغِي لَنَا أَنْ نَتَّخِذَ مِنْ دُونِكَ مِنْ أَوْلِيَاءَ﴾ [الفرقان:١٨] بضم النون وفتح الخاء، أي نتخذ أولياء.

والبأساء الشدة، قال الأخفش: بني على فعلاء وليس له أفعل لأنه اسم، كما يجيء أفعل في الأسماء ليس معه فعلاء نحو أحمد.

وزأدته أزأده زأدا أذعرته، وزئد فهو مزؤود أي مذعور؛ ويقال: رجل وكل بالتحريك ووكلة أيضًا كهمزة، وتكلة أي عاجز يكل أمره إلى غيره ويتكل عليه.

(واشتقاقه) أي الحال.

(وانتقاله غالبان لا لازمان) ومن وروده غير مشتق قوله تعالى: ﴿فَانْفِرُوا ثُبَاتٍ﴾ [النساء:٧١]، وقوله: ﴿فَمَا لَكُمْ فِي الْمُنَافِقِينَ فِئَتَيْنِ﴾ [النساء:٨٨]، ومن وروده غير منتقل قوله تعالى: ﴿وَخُلِقَ الإِنْسَانُ ضَعِيفًا﴾ [النساء:٢٨]، وقوله: ﴿طِبْتُمْ فَادْخُلُوهَا خَالِدِينَ﴾ [الزمر:٧٣].

وقيل: لاتكون الحال إلا منتقلة أو شبهها، نحو: خلق زيد طويلا؛ إذ من الجائز أن يخلق قصيرا؛ والخلاف في غير المؤكدة، فأما الحال المؤكدة فتكون منتقلة وغيرها، نحو: ﴿وَأَنَّ هَذَا صِرَاطِي مُسْتَقِيمًا﴾ [الأنعام:١٥٣].

(ويغني عن اشتقاقه وصفه) نحو: ﴿فَتَمَثَّلَ لَهَا بَشَرًا سَوِيًّا﴾ [مريم:١٧].

(أو تقدير مضاف قبله) كقول العرب: وقع المصطرعان عدلي عير؛ أي مثل عدلي عير.

(أودلالته على مفاعلة) نحو: كلمته فاه إلى في، أي مشافهة، وبعته يدا بيد، أي مناجزة؛ وفسره سيبويه بقوله: بايعته نقدا، ولا بد من ذكر الجار والمجرور، ولا يقتصر على ما قبله، كما لا يقتصر عليه في مثل: سادوا كابرًا عن كابر.

(أو سعر) أي دلالته على سعر: نحو: بعت الشاء شاة بدرهم، والبر قفيزًا بدرهم؛ ويجوز الرفع على الابتداء، وهو على حذف الصفة، أي شاة منه، وقفيزًا منه.

(أو ترتيب) نحو: علمته الحساب بابًا بابًا، أي مفصلاً، وادخلوا أولاً أولاً، أي واحدًا بعد واحد؛ ولا تفرد هذه الحال، فلم تستعمل العرب هذا إلا مكررًا. واقتضى

كلام الزجاج أنه لو أفرد لفهم منه معنى المكرر، قال: كما قالوا: لك الشاء شاة بدرهم، وهو يفهم التفصيل.

وفي نصب الثاني أقوال:

فعن الفارسي، هو معمول للأول، لوقوع الأول حالاً، وعنه أيضًا أنه صفة للأول، وهما مركبان، وقد جاء التركيب بإعراب الاسمين، قال: تزوجتها رامية هرمزية، وقال الزجاج: هو توكيد للأول، وقال ابن جني: هو صفة له، وهو كما في قول الفارسي الثاني، لكنه لم يدع تركيبا، وقدره: بابا ذا باب، والأقرب كونه منصوبًا نصب الأول، وهما معًا الحال، لتأولهما بالمفرد، أي مفصلا، كما أن الاسمين في قولك: هذا حلو حامض، الخبر، لتأولهما بذلك، أي مز.

(أو أصالة) نحو: هذا خاتمك حديدا، وهذه جبتك خزا، وهما من أمثلة سيبويه، وقال تعالى: ﴿أَأَسْجُدُ لِمَنْ خَلَقْتَ طِينًا﴾ [الإسراء:٦١]؟

(أو تفريع) نحو:هذا حديدك خاتمًا.

(أو تنويع) نحو: هذا تمرك شهريزًا.

قال اللحياني: تمر شهريز وشهريز، وسهريز وسهريز بالسين والشين جميعا لضرب من التمر. وإن شئت أضفت مثل: ثوب خز، وثوب خز.

(أو طور واقع فيه تفضيل) نحو: هذا بسرا أطيب منه رطبًا.

(وجعل فاه، من: كلمته فاه إلى في، حالاً أولى من أن يكون أصله: جاعلا فاه إلى في، ومن فيه إلى في) والحالية مذهب سيبويه وليس فيها غير استعمال جامد موضع مشتق، وهو في هذا الباب معهود نحو: بعته يدا بيد، وكذا التعريف كما سيأتي؛ وأما تقدير جاعل كما صار إليه الكوفيون، ومال إليه الفارسي في الحلبيات، فأمر لا يحتاج إليه، ولم يؤلف في هذا الباب، ولو كان كذلك لقيس عليه، فعدم اقتياسه دليل على أنه وضع موضع غيره، كما قال سيبويه.

وما ذهب إليه الأخفش من أن الأصل: من فيه رده المبرد بأنه لا يعقل، فإن الإنسان لا يتكلم من في غيره، أي فكان الوجه أن يقال: كلمته في إلى فيه؛ وانفصل الفارسي عنه بأن منظور فيه إلى جانب المعنى، لتضمن كلمته معنى كلمني، وكلمني من فيه صحيح، أي لم يكلمني من كتابه ولا بواسطة.

ورد على الأخفش بأنه لم يوجد حذف حرف ملتزمًا، وعلى ما خرجه سيبويه من الحالية جرى الجماعة، ومنهم السيرافي، ولكنه جعله اسمًا واقعًا موقع المصدر الواقع موقع الحال، أي مشافهة، ثم يؤول هذا بمشافه وبمشافهة، قدره سيبويه لكنه تفسير معنى؛ فإن الاسم الذي تنقله العرب إلى المصدرية لابد أن يكون نكرة، كذا زعم سيبويه، وفيه بحث ونظر.

(ولا يقاس عليه، خلافًا لهشام) فلا يقال مثلاً: ماشيته قدمه إلى قدمي، لأن فيه إيقاع جامد موقع مشتق، ومعرفة موقع نكرة، ومركب موقع مفرد، بل يقتصر على المسموع.

وحكى الفراء أنهم قالوا: كلمته فاه إلى في، وحاذيته ركبته إلى ركبتي، وجاورته منزله إلى منزلي، وفاضلته قوسه عن قوسي، وصارعته جبهته على جبهتي؛ وقالوا هذا كله بالنصب والرفع.

[فصل:
من شروط الحال أن يكون نكرة]

(فصل): (الحال واجب التنكير) لئلا يوهم النعتية عند نصب ذي الحال أو عدم ظهور إعرابها؛ وهذا مذهب الجمهور؛ وأجاز يونس والبغداديون تعريفها نحو: جاء زيد الضاحك، قياسًا على الخبر، وعلى ما سمع منها كذلك كما سيأتي؛ وقال الكوفيون: إن كان فيها معنى الشرط جاز كونها بصورة المعرفة نحو: عبد الله المحسن أفضل منه المسيء؛ وإلا فلا يجوز: جاء زيد الراكب، وكلا القولين ضعيف؛ أما أولهما فللفرق بين الخبر والحال، إذ السكوت على الاسم وعدم غلبة الاشتقاق في الخبر يدفع إيهام النعتية، بخلاف الحال، والسماع قليل مؤول.

وأما ثانيهما فلاحتمال غير الحالية فيما ذكروه، وهو كون المحسن والمسيء خبري كان مضمرة، أي إذا كان.

(وقد يجيء معرفا) أي في الصورة، وقرينة هذا الحمل قوله من قبل: الحال واجب التنكير، فهي وإن كانت بصورة المعرفة نكرة بناء على قول الجمهور.

(بالأداة) نحو: مررت بهم الجماء الغفير، وأوردها أو أرسلها العراك، وادخلوا الأول فالأول.

ويقال: جاؤوا الجماء الغفير، وجماء غفيرًا، وجم الغفير، وجماء الغفير، والجماء الغفيرة بالتاء، والمعنى: جاؤوا بجماعتهم: الشريف والوضيع، ولم يتخلف أحد، وكانت فيهم كثرة؛ وهو وما ذكر معه نكرة واقعة موقع الحال، وال زائدة.

(أو الإضافة) نحو: كلمته فاه إلى في، وطلبته جهدي وطاقتي، ورجع عوده على بدئه، ومررت بزيد وحده، وتفرقوا أيادي سبا.

(ومنه عند الحجازيين العدد من ثلاثة إلى عشرة مضافًا إلى ضمير ما تقدم) فيقولون: مررت بالقوم ثلاثتهم وأربعتهم وخمستهم.. وهكذا إلى العشرة بالنصب؛ ومذهب سيبويه أنه اسم موضوع موضع المصدر الواقع موقع الحال كمذهبه في: وحده، والتقدير: مخمسا لهم، فوضع خمسة موضع خمس مصدر خمست القوم، وخمس موضع مخمس. وقيل هو منصوب ظرفًا، كما قيل في: مررت بزيد وحده.

(ويجعله التميميون توكيدًا) فيقولون: قام القوم ثلاثتهم، بالرفع، ورأيت القوم ثلاثتهم، بالنصب، ومررت بالقوم ثلاثتهم، بالجر.

قيل: وظاهر كلام المصنف في الشرح أن المعنى في اللغتين على حد واحد، إذ قال: النصب عند الحجازيين على تقدير: جميعًا، ورفعه التميميون توكيدًا على تقدير: جميعهم؛ وذكر غيره بينهما فرقا، وهو أن النصب على الحال أو الظرف يقتضي ألا يكون مع المذكورين غيرهم، للزوم الكذب؛ إذ المعنى: مررت بالقوم مع التقييد بالعدد المذكور، فلو زادوا على ذلك كان كذبا؛ وأما الإتباع فمعناه: مررت بالثلاثة كلهم، وإذا كان معهم غيرهم لم يكذب ذلك.

(وربما عومل بالمعاملتين مركب العدد) أي بالنصب والإتباع المذكورين وهذا هو الصحيح، ومنهم من منع. وعلى الجواز تقول: جاؤوا خمسة عشرهم، وجئن خمسة عشرتهن، أي جميعًا؛ حكاه الأخفش في الأوسط.

(وقضهم بقضيضهم) فتقول: جاء القوم قضهم بقضيضهم، بالنصب والرفع، فالنصب على الحال، والرفع على التوكيد، كما في ثلاثتهم وأخواته، قال سيبويه: كأنه قال: انقض أولهم على آخرهم.

(وقد يجيء المؤول بنكرة علمًا) قالوا: جاءت الخيل بداد، وهو علم جنس فوقع حالاً لتأوله بنكرة، أي متبددة.

فصل:

[إذا وقع الحال مصدرًا]

(فصل): (إن وقع مصدر موقع الحال فهو حال، لا معمول حال محذوف، خلافًا للمبرد والأخفش) فقوله تعالى: ﴿ثُمَّ ادْعُهُنَّ يَأْتِينَكَ سَعْيًا﴾ [البقرة:٢٦٠]، ﴿ثُمَّ إِنِّي دَعَوْتُهُمْ جِهَارًا﴾ [نوح:٨]، وقول العرب: قتلته صبرًا، ولقيته فجأة، ومفاجأة، مذهب سيبويه وجمهور البصريين أن المصادر في موضع الحال؛ أي ساعيات ومجاهرًا، ومصبورًا وفاجئًا أو مفاجئًا وفجاءة بالضم والمد، ومنه: قطري بن الفجاءة؛ يقال: فجأة الأمر وفجئه بالكسر أيضًا فجأة، وفاجأة مفاجأة.

وذهب الأخفش والمبرد إلى أن المصادر معمولات لأفعال مقدرة، وتلك الأفعال هي الحال، والتقدير: يسعين سعيًا.. وكذلك الباقي.

ورد بأن الدال على الفعل المذكور إن كان المصدر فليقس في كل فعل له مصدر ولا يقتصر فيه على السماع؛ ولم يقل بهذا بصري ولا كوفي إلا المبرد في طريق كما سيأتي؛ ولا يمكن كون الفعل المذكور دالا على ذلك الفعل المحذوف لأن اللقاء لا يدل على المفاجأة، وكذلك الباقي؛ وما ذهب إليه الكوفيون من أنها منصوبة بالأفعال السابقة مفعولات مطلقة لا أحوالا، لأن في اللقاء معنى المفاجأة، وكذا الباقي، لا يخفى ضعفه مما ذكر.

(ولا يطرد فيما هو نوع للعامل، نحو: أتيته سرعة، خلافًا للمبرد) قال سيبويه: لا تقول: أتيته سرعة ولا رجلة، بل حيث سمع. انتهى.

ولم يخالف في هذا أحد من الكوفيين والبصريين إلا المبرد، فعنه في نقل اقتياس ذلك مطلقًا، وعنه اقتياسه فيما هو نوع للعامل دون غيره، وعلى هذا لا يجوز: جاء زيد بكاء، ولا ضحك زيد بكاء، وعلى الأول يجوز.

(بل يقتصر فيه وفي غيره على السماع) أي سواء قلنا إنه في موضع الحال أم لا، فلا يقاس ما هو نوع للعامل كالمثالين الأولين، ولا غيره، كالمثالين الآخرين.

(إلا في نحو: أنت الرجل علمًا، وهو زهير شعرًا، وأما علمًا فعالم) أي فلا يقتصر في هذه الأنواع الثلاثة على السماع، بل يقاس، فتقول: أنت الرجل أدبًا ونبلاً، وزيد حاتم جودًا والأحنف حلمًا، وأما نبلا فنبيل، وأما سمنا فسمين، وما أشبه ثلك مثله؛ والنصب في الأنواع الثلاثة على الحال.

وتقدير الأول: أنت الكامل في حال علم وحال أدب وحال نبل، وهو معنى قول الخليل: أنت الرجل في هذه الحال.

وقال ثعلب: إنه مصدر مؤكد، ويتأول الرجل باسم مما بعده، أي أنت العالم علما، والمتأدب أدبا، والنبيل نبلا، والتمييز فيه محتمل، لتأول الرجل بالكامل، فيكون منقولا من الفاعل، وتقدير الثاني: هو مثل زهير في حال شعر، وكذا الباقي، والتمييز فيه أيضًا محتمل، بل ظاهر؛ لأنه على تقدير مثل؛ وقد نصبوا على التمييز في: زيد القمر حسنا ونحوه؛ وتقدير الثالث: مهما يذكر إنسان في حال علم مثلاً، فالمذكور عالم.

وأصله أن يوصف شخص بعلم وغيره، فيقال للواصف ذلك، والمعنى إنكار ما وصف به من غير المذكور، والناصب للحال ما قبلها من فعل الشرط المقدر، وصاحبها الضمير المرفوع به؛ ويجوز أن يكون ناصبها ما بعد الفاء، وصاحبها الضمير الذي فيه؛ وقد نص سيبويه على جواز نصبها بما قبلها وما بعدها، ومراده ما ذكر، لكن شرط الثاني أن لا يمنع مانع من عمله فيما قبله، فإن منع تعين الأول، نحو: أما علما فلا علم له، وقد أشار سيبويه إلى هذا، وصرح به غيره.

(وترفع تميم المصدر التالي أما، في التنكير جوازًا مرجوحًا) قال سيبويه: وقد يرفع في لغة تميم، فيقولون: أما علم فعالم، بالرفع، وكذا الباقي، والنصب في لغتها أحسن. انتهى.

وقضية كلامه أن غير تميم تنصبه، سواء الحجاز وغيرهم، وقال المصنف في الشرح إن النصب لغة الحجاز.

(وفي التعريف وجوبًا) فيقولون: أما العلم فعالم، بالرفع. وظاهر إطلاق كلام المصنف أنهم يرفعون المعرف بالألف واللام وغيرهما وجوبًا، فيقولون مثلاً: أما علم النحو فعالم؛ وظاهر كلام سيبويه يقتضي تخصيص ذلك بذي ال، وهو المنقول، قال سيبويه: فإن أدخلت الألف واللام رفعوا. يعني بني تميم. انتهى: ولا يبعد أن يجري المضاف إلى ذي ال مجرى ما دخلت عليه.

(وللحجازيين في المعرف رفع ونصب) فيقولون: أما العلم فعالم، بالوجهين، وكذا ما أشبهه. وظاهر كلام المصنف التساوي، وسيبويه ذكر الرفع وجملا من مسائله، ثم قال: وقد ينصب أهل الحجاز في هذا الباب بالألف واللام، وهذا قد يشعر بأن الرفع أكثر.

(وهو في النصب) أي المعرف المذكور.

(مفعول له عند سيبويه) قال سيبويه: كأنه أجاب من قال: لمه؟ انتهى.

وبهذا يتقرر المفعول من أجله، وإنما كان كذلك لامتناع الحالية للتعريف، وكذا المصدرية، لأن المصدر التوكيدي لا يكون معرفًا.

(وهو والمنكر مفعول مطلق عند الأخفش) فتقول في: أما علمًا فعالم مثلاً: إن علما منصوب بعالم، والتقدير: مهما يكن من شيء، فالمذكور عالم علما؛ ورد بأن ذلك لا يطرد له في كل موضع، فقد تدخل الفاء على ما يمتنع عمل ما بعده فيما قبله، نحو: أما علما فلا علم له أو فهو ذو علم أو فإن له علما، وكذلك يقول الأخفش في المعرف نحو: أما العلم فعالم، ويرده ما ذكر وما سبق من أن المصدر التوكيدي لا يكون معرفا.

وأمسا ما ذهب إليه الكوفيون، واختاره المصنف في الشرح، وبعض المغاربة، وأجازه السيرافي من أن المنكر والمعرف ينتصبان على المفعولية، أي مهما تذكر علما أو العلم، فمردود لعدم اطراد ذلك في الأسماء التي ليست بمصادر كعلم، ولا صفات كعالم؛ وأما ما حكاه الفراء عن الكسائي عن العرب: أما قريشا فأنا أفضلها، وما حكاه يونس عن قوم من العرب: أما العبيد فذو عبيد، وأما العبد فذو عبد، بالنصب، فقليل جدًا، والوجه في هذا الرفع، وقال سيبويه، وذكر ما حكاه يونس: إنه قليل خبيث.

فصل:

[في مسوغات تنكير صاحب الحال]

(فصل): (لا يكون صاحب الحال في الغالب نكرة) استظهر بالغالب على ما جاء حالاً من النكرة، وليس فيه شيء مما ذكر من الشروط، نحو قولهم: عليه مائة بيضا، وفيها رجل قائمًا.

(ما لم يختص) إما بوصف نحو: مررت برجل قرشي ماشيًا. ويكفي وصف واحد، خلافًا لبعض المغاربة في اشتراط وصفين، وقد حكى سيبويه: هذا غلام لك ذاهبا، وقال تعالى: ﴿فِيهَا يُفْرَقُ كُلُّ أَمْرٍ حَكِيمٍ ﴿٤﴾ أَمْرًا مِنْ عِنْدِنَا﴾ [الدخان:٤]؛ وإما بإضافة، كقوله تعالى: ﴿فِي أَرْبَعَةِ أَيَّامٍ سَوَاءً لِلسَّائِلِينَ﴾ [فصلت:١٠]، ﴿وَحَشَرْنَا عَلَيْهِمْ كُلَّ شَيْءٍ قُبُلا﴾ [الأنعام:١١١] في قراءة ضم القاف والباء. وإما بعمل نحو: مررت بضارب هندا قائمًا؛ والوجه في هذه المسائل الإتباع لا الحال.

(أو يسبقه نفي) نحو: ﴿وَمَا أَهْلَكْنَا مِنْ قَرْيَةٍ إِلا وَلَهَا كِتَابٌ مَعْلُومٌ﴾ [الحجر:٤] وقوله[1]: [الرجز]

---

(١) البيت لراجز لم يعينه أحد ممن استشهد به.

اللغة: " حم " بالبناء للمجهول أي قدر، وهيئ، وتقول: أحم الله تعالى هذا الامر وحمه، إذا قدر وقوعه، وهيأ له أسبابه، "واقي " اسم فاعل من " وقى يقي " بمعنى حفظ يحفظ.

المعنى: إن الله تعالى لم يقدر شيئا يحمي من الموت، كما أنه سبحانه لم يجعل لاحد من خلقه الخلود، فاستعد للموت دائما.

الاعراب: " ما " نافية " حم " فعل ماض مبني للمجهول " من موت " جار ومجرور متعلق بقوله " واقيا " الآتي " حمى " نائب فاعل لحم " واقيا " حل من حمى " ولا " الواو عاطفة، ولا: زائدة لتأكيد النفي " ترى " فعل مضارع، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت " من " زائدة " أحد " مفعول به لترى " باقيا " حال من أحد، وهذا مبني على أن " ترى " بصرية، فإذا جريت على أن ترى علمية كان قوله " باقيا " مفعولا ثانيا لترى.

الشاهد فيه: قوله " واقيا " و" باقيا " حيث وقع كل منهما حالا من النكرة، وهي " حمى " بالنسبة ل " واقيا " و" أحد " بالنسبة ل " باقيا " والذي سوغ ذلك أن النكرة مسبوقة بالنفي في الموضعين.

وإنما يكون الاستشهاد بقوله باقيا إذا جعلنا " ترى " بصرية، لانها تحتاج حينئذ إلى مفعول واحد، وقد استوفته، فالمنصوب الآخر يكون حالا، أما إذا جعلت " ترى " علمية فإن قوله " باقيا " يكون مفعولا ثانيا، كما بيناه في الاعراب.

مَـا حُـمَّ مِـنْ مَـوْتٍ حِمًـى وَاقِيـا ولا تَـــرَى مِـــنْ أَحَـــدٍ بَاقِيَـــا

قال صاحب البديع: النكرة المنفية تستوعب جميع أنواعها، فنزلت منزلة المعرفة.

(أو شبهه) وهو النهي والاستفهام، كقول قطري[١]: [الكامل]

لاَ يَـرْكَنَنْ أَحَـدٌ إِلَـى الإِحْجَـامِ يَـوْمَ الْـوَغَى مُتَخَوِّفًـا لِحِمَـامِ

وقول الآخر[٢]: [البسيط]

يَا صَاحِ هَلْ حُمَّ عَيْشٌ بَاقِيًا فَتَرَى لِنَفْسِكَ الْعُذْرَ فِي إِبْعَادِهَا الأَمَلاَ؟

يقال حم الشيء وأحم أي قدر فهو محموم.

(أو تتقدم الحال) أي على صاحبها، نحو: هذا قائمًا رجل، وفيها قائمًا رجل، وأنشد سيبويه[٣]: [الطويل]

---

(١) هو قَطَرِيّ بْنِ الفُجَاءَةِ.

و (الرُّكون): الميل. و (الإحجام): التأخُّر والنُّكول عن لقاء العدوّ. و(الوغى): الحرب. و (الحِمَام): الموت.

والشّاهد فيه: (مُتَخَوِّفًا) حيث وقع حالاً من النّكرة - أَحَدٌ -؛ وسوّغ ذلك وُقوع النّكرة بعد النّهي.

انظر: شرح الحماسة للمرزوقيّ ١٣٦/١، وشرح الحماسة للتّبريزيّ ٣٥/١، وشرح الكافية الشّافية ٧٣٩/٢، وشرح التّسهيل ٣٣٢/٢، وابن النّاظم ٣٢٠، وأوضح المسالك ٨٥/٢، وابن عقيل ٥٨٠/١، والمقاصد النّحويّة ١٥٠/٣، والتّصريح ٣٧٧/١، والهمع ٢١/٤، والخزانة ١٦٣/١٠، وديوان شعر الخوارج ١٢٦.

(٢) لرجل من طيّء، لم أقف على اسمه.

(صاح): أصله صاحبي، فرخّم بحذف آخره ترخيمًا غير قياسي، إذْ هو في غير علم، وقياس التّرخيم أنْ يكون في الأعلام. و (هل حُمَّ عيش) أي: هل قُدِّر عيش.

والمعنى: يا صاحبي هل قُدِّرَ للإنسان حياة دائمة في الدّنيا؟، أو أنْ يعيش عيشة هنيّة لا يشوبها كَدَر؟، فيكون لك العذر في هذه الآمال البعيدة.

والشّاهد فيه: (باقيًا) حيث وقع حالاً من النّكرة - عيش -؛ وسوّغ ذلك وُقوع النّكرة بعد الاستفهام.

انظر: شرح التّسهيل ٣٣٢/٢، وابن النّاظم ٣٢١، وأوضح المسالك ٨٧/٢، وابن عقيل ٥٨٠/١، وشفاء العليل ٥٢٦/٢، والمقاصد النّحويّة ١٥٣/٣، والتّصريح ٣٧٧/١، والهمع ٢٢/٤، والأشمونيّ ١٧٦/٢، وشعر طيّء ٧٩٢/٢.

(٣) لم أقف على قائله.

و (بَيِّنًا): ظاهرًا. و (الشُّحوب): تغيُّر اللّون.

وَبِالجِسْمِ مِنِّي بَيِّنًا لَوْ عَلِمْتِهِ شُحُوبٌ وَإِنْ تَسْتَشْهِدِي العَيْنَ تَشْهَدِ

وأنشد غيره[1]: [الطويل]

ومَا لامَ نَفْسِي مِثْلَهَا لِيَ لائِمُ ولا سَدَّ فَقْرِي مِثْلُ مَا مَلَكَتْ يَدِي

ونصب الحال المتقدمة من النكرة إنما يكون في قليل من الكلام؛ قال سيبويه: أكثر ما يكون في الشعر، وأقل ما يكون في الكلام. انتهى.

=

والمعنى: في جسدي تغيُّرٌ ظاهرٌ لو عرفته لعطفتَ عليَّ؛ وإذا أحببت أن تري الشّاهد فانظري إلى عينيَّ فإنّهما تحدّثانك حديثه.

والشّاهد فيه: (بيّنًا) حيث جاءت الحال من النّكرة الّتي هي قوله: (شحوب) والمسوّغ تقدّمها على صاحبها؛ وهذا إنما يجيء على مذهب سيبويه من جواز مجيء الحال من المبتدأ؛ وأما على مذهب الجمهور من امتناعه فهو حال من الضّمير المستكنّ في الخبر؛ وحينئذٍ لا شاهد فيه.

انظر: الكتاب ١٢٣/٢، والتّبصرة ٢٩٩/١، ٣٣٣/٢، وشرح الكافية الشّافية ٧٣٨/٢، وشرح عمدة الحافظ ٤٢٢/١، وابن النّاظم ٣١٩، وابن عقيل ٥٧٦/١، والمساعد ١٨/٢، وشفاء العليل ٥٢٦/٢، والمقاصد النّحويّة ١٤٧/٣، والأشمونيّ ١٧٥/٢.

(١) من الشواهد التي لا يعلم قائلها.

اللغة: " لام " عذل، وتقول: لام فلان فلانا لوما وملاما وملامة، إذا عاتبه ووبخه " سد فقري " أراد أغناني عن الحاجة إلى الناس وسؤالهم، شبه الفقر بباب مفتوح يأتيه من ناحيته مالا يجب، فهو في حاجة لايصاده.

المعنى: إن اللوم الذي يكون له الاثر الناجع في رجوع الانسان عما استوجب اللوم عليه هو لوم الانسان نفسه، لان ذلك يدل على شعوره بالخطأ، وإن ما في يد الانسان من المال لاقرب منالا له مما في أيدي الناس.

الاعراب: " وما " نافية " لام " فعل ماض " نفسي " نفس: مفعول به تقدم على الفاعل، ونفس مضاف وياء المتكلم مضاف إليه " مثلها " مثل: حال من " لائم " الآتي، ومثل مضاف وها مضاف إليه، و" مثل " من الالفاظ التي لا تستفيد بالاضافة تعريفا " لي " جار ومجرور متعلق بمحذوف حال من لائم الآتي " لائم " فاعل لام " ولا " الواو عاطفة، لا زائدة لتأكيد النفي " سد " فعل ماض، " فقري " فقر: مفعول به لسد تقدم على الفاعل، وفقر مضاف وياء المتكلم مضاف إليه " مثل " فاعل لسد، ومثل مضاف، و" ما " اسم موصول مضاف إليه " ملكت " ملك: فعل ماض، والتاء للتأنيث " يدي " يد: فاعل ملكت، ويد مضاف وياء المتكلم مضاف إليه، والجملة من ملك وفاعله لا محل لها صلة الموصول، والعائد محذوف، والتقدير: مثل الذي ملكته يدي.

الشاهد فيه: قوله " مثلها لي لائم " حيث جاءت الحال - وهي قوله " مثلها "، و" لي " - من النكرة - وهي قوله " لائم " - والذي سوغ ذلك تأخر النكرة عن الحال.

ويقال: شحب جسمه يشحب بالضم شحوبا إذا تغير جسمه، وشحب جسمه بالضم شحوبة لغة فيه، حكاها الفراء.

ويجوز: هذا قائم رجل، على طريق البدل؛ وحكى الفراء: هذه خراسانية جارية، بنصب خراسانية على الحال، ورفعها على البيان.

(أو تكن جملة مقرونة بالواو) كقوله تعالى: ﴿أَوْ كَالَّذِي مَرَّ عَلَى قَرْيَةٍ وَهِيَ خَاوِيَةٌ عَلَى عُرُوشِهَا﴾ [البقرة:٢٥٩] وقول الشاعر[١]: [الطويل]

مَضَى زَمَنٌ والنَّاسُ يسْتَشْفِعُونَ بِي فَهَلْ لِي إلَى لَيْلَى الغَدَاةَ شَفِيعُ؟

(أو يكن الوصف به على خلاف الأصل) نحو: مررت ببر قفيزًا بدرهم، وبماء قعدة رجل.

(أو يشاركه فيه معرفة) نحو: هذا رجل وعبد الله منطلقين، وهؤلاء ناس وعبد الله منطلقين.

---

(١) هو آخر بيت من أبيات ثمانية أوردها ابن الشجري في " حماسته " ١/ ٥٣٩ - ٥٤٠ لقيس بن ذريح. وانظر " سمط اللآلي " ١/ ١٣٣.

[تقديم الحال على صاحبه]

(ويجوز تقديم الحال على صاحبه وتأخيره) وذلك لأن الحال تنزل من صاحبها منزلة الخبر، فالأصل فيها التأخير كالخبر، ويجوز التقديم.

(إن لم يعرض مانع من التقديم) أي فيجب حينئذ تأخير الحال.

(كالإضافة إلى صاحبه) نحو: عرفت مجيء هند مسرعة، فلا يجوز تقديم هند مسرعة على هند، لما في ذلك من الفصل بين المضاف والمضاف إليه؛ ونحوه في وجوب التأخير، على خلاف فيه يأتي بباب التعجب، قولك: ما أحسن هندا مجردة، فتقول: ما أحسن مجردة هندا أم لا؟

(أو من التأخير، كاقترانه بإلا على رأي) أي كاقتران صاحب الحال بإلا نحو: ما جاء راكبا إلا زيد، فيمتنع تأخير هذه الحال عن صاحبها عند قوم منهم الأخفش، نص على ذلك في المسائل، وقوله[1]: [الرجز]

مَا رَاعَنِي إلا جَنَـــــــاحٌ هَابِطَا

على إضمار ناصب مقدر بعد جناح، أي راعني هابطًا، وجناح اسم رجل.

(وكإضافته إلى ضمير ما لابس الحال) أي وكإضافة صاحب الحال نحو: جاء زائر هند أخوها، وسار منقادًا لعمرو صاحبه؛ فلا يؤخر الحال فيها عن صاحبها.

(وتقديمه على صاحبه المجرور بحرف ضعيف على الأصح لا ممتنع) فإذا قلت: مررت بهند ضاحكة، امتنع عند أكثر النحويين، ومنهم سيبويه، وأكثر البصريين، تقديم ضاحكة على هند؛ ونقل ابن الأنباري الاتفاق على أن ذلك خطأ؛ وزعم ابن هشام أنه

---

(١) بعده: على البُيوتِ قَوْطَهُ العُلابِطَا

أراد ما راعني إلا جناح راعني هابطا، وجناح اسم رجل، ومما يوجب الخروج عن الأصل إضافة صاحب الحال إلى ضمير يعود إلى ملابس الحال بإضافة نحو جاء زائر هند أخوها، أو بغير إضافة نحو جاء منقاد العمرو صاحبه. وإذا كان صاحب الحال مجرورا بإضافة محضة لم يجز تقديم الحال عليه بإجماع، لأن نسبة المضاف إليه من المضاف كنسبة الصلة من الموصول. فإن كانت الإضافة غير محضة جاز تقديم الحال على المضاف كقولك: هذا شارب السويق ملتوتا الآن أو غدا، لأن الإضافة في نية الانفصال فلا يعتدّ بها.

انظر: اللسان "قوط" و"جنح" والخصائص ٢/ ٢١١ والمحتسب ١/ ٩٢ وأمالي الشجري ١/ ٣٨٦ وروايته: ما راعني إلا رياح هابطا.

لم يسمع تقديمه من لسان العرب؛ وفي كلاميهما إن لم يؤولا نظر. فمذهب الفارسي وابن كيسان وابن برهان الجواز وقال[١]: [الطويل]

تَسَلّيْتُ طُرّاً عَنْكُمُ بَعْدَ بَيْنِكم بِذكْرَاكُمُ حتى كَأَنَّكُم عِندي

والكوفيون يفصلون، فيمنعون مع الظاهر في الاسم كالمثال، ويجيزون مع المضمر نحو مررت ضاحكة بك، ومع غير الاسم نحو: مررت تضحك بهند.

وليس لمن منع حجة فيها روح، وما يذكر من تأويل ما سمع من ذلك متكلف جدًا، فالحق ما ذهب إليه المصنف من الضعف لقلة السماع، هذا إن كان الجار غير زائد، وأما الزائد فلا منع فيه، فنقول: ما جاء راكبا من أحد، فليس كلام المصنف على إطلاقه، وكذلك ليس هو على إطلاقه في المفهوم من قوله: بحرف، إذ من المجرور بالإضافة مالا يمتنع معه التقديم نحو: هذا شارب السويق ملتوتًا غدا، فيجوز: هذا ملتوتا شارب السويق غدا، وكذا ما أشبهه، مما إضافته غير محضة، وأما أعجبني سير هند راكبة، ونحوه مما إضافته محضة، فلا يجوز فيه التقديم بإجماع؛ وقوله:

نحنُ وطِئْنا خُسَّئًا دِياركم إذْ أَسْلمتْ كُماتُكم ذِمارَكم

ليس خسأ فيه بمعنى بعدًا حالاً من المخاطبين من قوله: ﴿قِرَدَةً خَاسِئِينَ﴾ [البقرة:٦٥]، بل بمعنى زاجرين، من خسأت الكلب، حالاً من ضمير المتكلم، والذمار ما وراء الرجل مما يحق عليه أن يحميه.

(ولا يمتنع تقديمه على المرفوع) فتقول: جاء مسرعًا زيد. ومنه[٢]: [الطويل]

فمَا كَانَ بَيْنَ الخَيْر، لَوْ جَاءَ سَالِمًا أَبُو حُجُرٍ، إلاَّ لَيَالٍ قَلاَئِلُ

---

(١) الشاهد في (طرا) حيث وقع حالا من المجرور في (عنكم) وتقدم عليه، ومعناه: جميعا، وهو من المشتقات.

و (البين) الفراق، (والباء) في (بذكراكم) تتعلق بـ (تسليت) وهو على وزن فعلى بالكسر مصدر مضاف إلى مفعوله، والفاعل (مطوي)، وحتى ابتدائية فافهم.

(٢) قاله النابغة الذبياني من قصيدة في رثاء النعمان بن الحارث الغساني "الديوان ص١١٩".

(الفاء) للعطف، و (ما) للنفي، و (ليال) اسم كان، و (بين الخير) خبره، تقديره: ما كان بين الخير وبيني، وفيه الشاهد حيث حذف فيه المعطوف بالواو.

و (سالما) حال، و (أبو حجر) كنية النعمان بضم الحاء والجيم، و (قلائل) بالرفع: صفة ليال.

(والمنصوب) فنقول: ما لقيت راكبة هندًا؛ ومنه قول الحارث بن ظالم[١]:

وقطَّـــعَ وَصْـــلَها ســـيْفِي وأَنِّـــي فَجَعْـــتُ بِخالـــدٍ عَمْـــداً كِلاَبَـــا

(خلافًا للكوفيين في المنصوب الظاهر مطلقًا) أي سواء كانت الحال اسمًا نحو: رأيت راكبة هندًا، أو فعلاً نحو: رأيت تركب هندًا؛ والسماع يرد قولهم، فمن الاسم ما تقدم، وأما الفعل فقوله[٢]:

لن يراني، حتى ترى، صاحب لي أجْتَنـــي سُـــخْطَهُ يشـــيبُ الغُرابـــا

أي لن يراني صاحب لي أجتني سخطه حتى ترى الغراب يشيب. وفهم من قوله: الظاهر، الجواز مع المضمر، نحو: مسافرًا أكرمتني هند.

(وفي المرفوع الظاهر المؤخر رافعه عن الحال) فيمنعون: مسرعًا جاء زيد. وفهم من قوله: الظاهر، الجواز مع المضمر، قيل: وهو إجماع؛ قال تعالى: ﴿خُشَّعًا أَبْصَارُهُمْ يَخْرُجُونَ﴾ [القمر:٧]، وقال[٣]: [الرمل]

مُزِبْـــداً يَخْطُـــر مـــا لَـــمْ يَرَنـــي وإذَا يَخلـــوُ لَـــهُ لحمـــي رَتَـــعْ

وقوله: المؤخر، جار على ما زعم بعض النحويين من أن الكوفيين لا يمنعون تقديم حال المرفوع الظاهر، إذا كان الفعل متقدمًا نحو: قام مسرعًا زيد، وإنما يمنعون إذا تأخر الفعل، والصحيح الجواز مطلقًا، وقد سبق شاهد: جاء مسرعًا زيد، ومن كلامهم: شتى تؤوب الحلبة، أي متفرقين يرجع الحالبون؛ وقال[٤]:

سريعًا يهونُ الصعْبُ عند أولي النّهى إذا برجـاءٍ صـادقٍ قـابَلوا اليَأسـا

---

(١) انظر: شرح التسهيل لابن مالك ٢/٣٤٠.

(٢) انظر: شرح التسهيل لابن مالك ٢/٣٤٠.

(٣) قائله سويد بن أبي كاهل.

انظر: أمالي الشجري ١/ ١٢٠، المقتضب ٤/ ١٧٠ ورواية المفضليات ١٩٨:

..... فإذا أسمعته صوتي انقمع

مزبدا: مكثرا من القول من قولهم أزبد البحر: نور.

الحمى: ما يحميه الإنسان فلا يقترب منه أحد.

رتع: أكل وشرب ما شاء في خصب وسعة.

(٤) انظر: شرح التسهيل لابن مالك ٢/٣٤٢.

(واستثنى بعضهم من حال المنصوب ما كان فعلاً) أي استثنى بعض الكوفيين الفعل، فأجاز تقديمه حالاً لمنصوب، كما سبق تمثيله وشاهده، وإنما فعل ذلك لانتفاء مانع التقديم في الاسم، وهو ما زعموا من الالتباس، وهو إيهام كون الحال مفعولاً، وصاحبها بدل منه، وهو ضعيف، إذ المتبادر إلى الفهم الحال، فالصحيح الجواز مطلقًا.

(ولا يضاف غير عامل الحال إلى صاحبه) فلا يقال: جاء غلام هند مجردة.

قال المصنف: بلا خلاف، وليس كذلك؛ فقد أجاز هذا بعض البصريين، ويحكى عن الفارسي، وقال صاحب البديع: إنه قليل؛ فإن كان المضاف عاملاً، أي بمعنى الفعل جاز؛ نحو: عرفت قيام زيد مسرعا، وهو راكب الفرس عريا، قال تعالى: ﴿إِلَيْهِ مَرْجِعُكُمْ جَمِيعًا﴾ [يونس:٤].

(إلا أن يكون المضاف جزأه أو كجزئه) أي جزء ما أضيف إليه نحو: ﴿وَنَزَعْنَا مَا فِي صُدُورِهِمْ مِنْ غِلٍّ إِخْوَانًا﴾ [الحجر:٤٧]؛ أو كجزء ما أضيف إليه نحو: ﴿أَنِ اتَّبِعْ مِلَّةَ إِبْرَاهِيمَ حَنِيفًا﴾ [النحل:١٢٣]؛ وذلك لصحة الاستغناء عن المضاف؛ بخلاف: جاء غلام هند مجردة، إذ العامل في صاحب الحال حينئذ لا يصح أن يعمل في الحال بوجه.

[فصل:
في تقديم الحال على عامله]

(فصل): (يجوز تقديم الحال على عاملها إن كان فعلاً متصرفًا) فتقول: مسرعًا جاء زيد، ومنه: ﴿خُشَّعًا أَبْصَارُهُمْ يَخْرُجُونَ﴾ [القمر:٧]، وشتى تؤوب الحلبة، وسريعا يهون الصعب.. البيت.

ومنع الجرمي التقديم لشبه الحال بالتمييز، يرده السماع والقياس؛ إذ الحال أشبه بالظرف، والظرف لا يمتنع تقديمه، والبصريون قاطبة على خلاف قوله، وللكوفيين في تقديم الحال تفصيل طويل. وحاصل ما يتعلق بهذا المقام أنهم يمنعون تقديمها أول الكلام إذا كانت من ظاهر؛ فلا تقول: راكبًا جاء زيد، ولا ضاحكة لقيت هندًا، ولا راكبة مررت بهند؛ والسماع السابق يرد عليهم.

(أو صفة تشبهه) أي تشبه الفعل المتصرف، بتضمنها معنى الفعل وحروفه، وقبول علامات الفروع. وقد نص سيبويه وغيره على جواز تقديمها على ما جرى مجرى الفعل من اسم فاعل وما في حكمه، فتقول: راكبا زيد ذاهب، وزيد مجردًا مضروب، وموسرا ومعدما سمح.

(ولم يكن نعتًا) مثل المصنف هذا: مررت برجل ذاهبة فرسه مكسورًا سرجها، فلا يجوز أن يقال: مررت برجل مكسورًا سرجها، ذاهبة فرسه؛ وهذا صحيح في هذا المثال، لكن ليس المنع لتقديم الحال على العامل الواقع نعتًا، بل لما في ذلك من لزوم تقديم ضمير سرجها على مفسره، وليس من المواضع المستثناة في ذلك؛ وقد نص النحاة على منع التقديم هنا، فلو كان عامل الحال نعتًا وليس فيه هذا جاز تقديم الحال عليه وحده، فيجوز: مررت بامرأة ضاحكة راكبة، بتقديم ضاحكة حالاً على عاملها راكبة صفة امرأة؛ فنصوص النحويين على جواز تقديم معمول النعت عليه مفعولاً به وحالاً وظرفًا ومصدرًا؛ وإنما منعوا تقديم الحال على المنعوت، فلا تقول في المثال: مررت ضاحكة بامرأة راكبة؛ فقول المصنف: ولم يكن نعتًا، ليس على إطلاقه، ومعناه على طريق كلام النحويين أنه إن كان نعتًا امتنع تقديم صاحب الحال عليه وعلى المنعوت.

(ولا صلة لأل) فلا تقول: مسرعًا الجائي زيد، ولا ال مسرعًا جائي زيد؛ بل يجب التأخير فتقول: الجائي مسرعا زيد.

(أو حرف مصدري) نحو: يعجبني أن تقوم مسرعا، فلا تقول: أن مسرعًا تقوم؛ وهذا إذا كان الحرف المصدري مما يعمل، فإن كان لا يعمل لم يمتنع، فتقول: عجبت مما باكيا يرى زيد، والأصل: مما يرى زيد باكيًا.

وفهم من كلامه أن العامل إن كان صلة لغير ال أو الحرف المذكور لم يمتنع التقديم عليه نحو: من الذي خائفا جاء؟ الأصل: من الذي جاء خائفًا؟

(ولا مصدرا مقدرًا بحرف مصدري) نحو: يعجبني ركوب الفرس مسرجًا، فلا يجوز: مسرجا ركوب الفرس؛ فإن كان المصدر غير مقدر بالحرف جاز نحو: قائمًا ضربا زيدًا، الأصل: ضربا زيدًا قائمًا، أي اضرب.

(ولا مقرونًا بلام الابتداء أو القسم) نحو: لأصبر محتسبا، ولأقومن طائعا؛ فلا يجوز تقديم الحال على اللام، فلا تقول: محتسبا لأصبر، ولا طائعا لأقومن، وأما تقديمها على العامل بعد اللام فيجوز كما في المفعول فتقول: لمحتسبا أصبر، و والله لطائعا أقوم. قال تعالى: ﴿لإِلَى اللَّهِ تُحْشَرُونَ﴾ [آل عمران:١٥٨]؛ وهذا في لام الابتداء، ما لم توجد إن، فإن وجدت امتنع، فلا تقول: إن زيدًا لمسرعا ذاهب.

وقضية كلام المصنف أنه حيث يجوز تقديم الحال لا يفترق أمر الجملة والمفرد، قرنت الجملة بالواو أم لم تقرن بها، فتقول: ويده على رأسه جاء زيد، وهكذا نقل صاحب رؤوس المسائل عن الجمهور أنهم يجيزون تقديم الجملة الحالية مع الواو على عاملها الفعلي، ونقل أيضًا أن الفراء يمنع ذلك؛ والذي في كتب المغاربة الجواب بالمنع في الجملة المقرونة بالواو، وإن تصرف العامل، وأن الكسائي والفراء وهشاما أجازوا: وأنت راكب تحسن، وأنت راكب حسنت.

(ويلزم تقديم عاملها إن كان فعلا غير متصرف) نحو: ما أنصرك مستنجدا فلا تقول: ما مستنجدا أنصرك.

(أو صلة لأل أو حرف مصدري أو مصدرًا مقدرًا بحرف مصدري أو مقرونًا بلام الابتداء أو القسم) وذلك كما سبق تمثيله. وقد يفهم من عدم تعرضه لما وقع نعتًا في هذا الموضع، كما تعرض لغيره مما تضمنه كلامه السابق، أن مقصوده هناك أن ما كان نعتًا امتنع التقديم معه في الجملة لا على حد المذكور معه من المواضع المذكورة، فيقوى بهذا تنزيل كلامه على ما ذكر الناس كما تقدم؛ ويفهم أيضًا مما ذكر أن ما كان مما يقتضي التصدير حالاً لا يقع مع المتأخر ويقع مع المتقدم؛ فيجوز: كيف جاء زيد؟

ويلزم تقديمه لما فيه من الاستفهام، وكيف في هذا ونحوه حال على الأصح، لإبدال الحال منه نحو: أراكبًا أم ماشيًا، وقيل: هو ظرف.

(أو جامدًا ضمن معنى مشتق) كحرف التنبيه واسم الإشارة؛ فإذا قلت: هذا زيدًا قائمًا، امتنع: قائمًا هذا زيد، سواء جعلت العامل التنبيه أو اسم الإشارة؛ وفي العامل ثلاثة مذاهب عند البصريين:

أحدها: جواز كونه الحرف أو الاسم، وهو قول الجمهور، فعلى التقدير الأول يجوز: ها قائمًا ذا زيد، وعلى الثاني يمتنع.

المذهب الثاني: وهو أن العامل الاسم لا الحرف، وهو مذهب ابن أبي العافية.

الثالث: أنه ليس واحد منهما، بل محذوف يدل عليه الاسم المبهم، تقديره: انظر إليه قائمًا، وهو مذهب السهيلي؛ ومنع مع ذلك أيضًا تقديم الحال.

(أو أفعل تفضيل) نحو: هو أكفأهم ناصرًا، فلا تقول: هو ناصرًا أكفأهم، لانحطاطه عن اسم الفاعل ونحوه، لعدم قبول علامة التأنيث والتثنية والجمع.

(أو مفهم تشبيه) نحو: زيد مثلك شجاعًا، فلا يجوز: شجاعًا مثلك، وكذا لو حذفت مثل نحو: زيد الشمس طالعة، فلا يجيز البصريون: زيد طالعة الشمس، وأجازه الكسائي.

(واغتفر توسيط ذي التفضيل بين حالين غالبًا) وإن لزم من ذلك عمل ما هو كالعامل المعنوي فيما تقدم عليه نحو: هذا بسرا أطيب منه رطبا، ومررت برجل خير ما يكون خير منك خير ما تكون؛ فأفعل التفضيل عامل في الحالين في المثالين، لتضمنه معنى عاملين؛ أي هذا يزيد طيبه في هذه الحال على طيبه في هذه الحال؛ وهذا مذهب ابن جني وابن كيسان وابن خروف، وهو الأظهر من كلام المازني، وقال به الفارسي في التذكرة، واختاره ابن عصفور مرة، وقال المصنف إنه مذهب سيبويه.

وقيل: العامل فيهما كان التامة مقدرة مع إذا فيما يستقبل، ومع إذ لما مضى، وهو مذهب المبرد والزجاج والسيرافي والفارسي في الحلبيات، واختاره ابن عصفور مرة.

ويجوز بعض المغاربة كون المضمر كان الناقصة، والمنصوبان خبر إن لا حالان؛ واستدل بالتعريف نحو: زيد المحسن أفضل منه المسيء.

ولم يتعرض المصنف لشرحه قوله: غالبًا، وكأنه يشير به إلى أن المذكور مع مخالفة الأصل غالب، وما هو الأصل وهو التأخير غير غالب، فيقتضي بهذا جواز

التأخير؛ لكن الذي نص عليه الناس منع التأخير فيهما كتقديمهما؛ ولعله مال إلى ما ذهب إليه بعض المغاربة من جواز تأخيرهما عن أفعل، بشرط إيلاء أفعل إحداهما قبل المفضل عليه، وإيلاء الأخرى المفضل عليه نحو: هذا أطيب بسرًا منه رطبًا؛ ولا حاجة حينئذ إلى إضمار: إذا كان، أو إذ كان، إلا أن هذا يحتاج إلى سماع.

(وقد يفعل ذلك بذي التشبيه) فيعمل في حالين: إحداهما متقدمة عليه، والأخرى متأخرة عنه، كقوله[1]: [الخفيف]

أَنَــا فَــذَّاكَهُم جميعًــا فَــإِنْ أُمْــدَدْ أُبِــدْهم، ولاتَ حــين بقــاءِ

وقوله[2]: [المتقارب]

تُعَيِّرُنــــا أَنَّنــــا عالَــــةٌ وَنَحْــنُ صــعاليكَ أَنْــتُم مُلُوكــا

أي نحن في حال تصعلكنا مثلكم في حال ملككم، فحذف مثلاً وأقام المضاف إليه مقامه مضمنا معناه، وأعمله ما فيه من معنى التشبيه. قيل: والصحيح أن النصب بمقدر أي إذا كنت فذا.. وإذا كنا صعاليك.

(فإن كان الجامد ظرفًا أو حرف جر مسبوقا بمخبر عنه جاز على الأصح توسيط الحال بقوة إن كانت ظرفًا أو حرف جر، وبضعف إن كانت غير ذلك) فالظرف نحو: زيد عند عمرو في الدار، بجعل عند عمرو حالاً، وفي الدار خبر زيد، وهو العامل في الحال؛ وحرف الجر نحو: زيد في البستان مع عمرو، بجعل في البستان حالاً عامله مع عمرو خبر زيد؛ وكذا لو كان الخبر والحال ظرفين، أو حرفي جر، ومنه[3]: [الطويل]

ونحــن منعنــا البحــر أن تشــربوا بــه وقــد كــان مــنكم مــاؤه بمكــان

---

(١) انظر: ارتشاف الضرب ٢/٤٢٠.

(٢) يُرِيد: وَنَحْنُ فِي حالِ صَعْلكَتِنا مِثْلَكُم في حال مُلْككُم فحذف مثلا، وأقام المضاف إليه مقامه مضمنًا معناه، وَأَعْمَلَهُ بما فيه من معنَى التشبيه، والصحيح: أَنَّ نَصْبَ (فَذًّا)، والصعاليكَ والحالان بَعْدَهُما هو على تَقْدِير: إذا كُنْتَ فذًّا، وَإِذا كُنَّا صعاليك. [انظر: الارتشاف ٢/١٢٧]

(٣) (البحر) منصوب بنزع الخافض؛ أي: عن البحر، و (أن تشربوا به) مفعول (منعنا)، و (أن) مصدرية، تقديره: منعنا شربكم عن البحر.

و (الباء) في (به) للتبعيض، هكذا في نسخ ابن الناظم، وأنشده بعضهم: أن تشربونه بنون الجمع في النصب، واستشهد به على إثبات النون في حالة النصب، فعلى هذا لا يحتاج إلى تأويل بعضهم أن تشربوا به بمعنى: تروووا بماء البحر على التضمين، والشاهد في (وقد كان) حيث وقع حالا من المجرور بالحرف، وهو شاذ بمكان في تقدير النصب على أنه خبر (كان).

واحترز بمسبوق من تأخر المخبر عنه، فلا خلاف حينئذ في جواز توسط الحال فتقول: في الدار عند عمرو زيد، وفي الدار قائمًا زيد، إذ لا محذور فيه.

وقوله: على الأصح، إشارة إلى ما ذهب إليه الأخفش في أحد قوليه، والفراء من إجازة توسط الحال بين المخبر عنه المتقدم والخبر المتأخر ظرفًا ومجرورًا، سواء كانت الحال كذلك كما سبق أم اسمًا أم جملة اسمية بالواو، وهو المشار إليه بقوله: ويضعف نحو: (والسموات مطوياتَ بيمينه) في قراءة من نصب مطويات، وكقوله[1]:

بِنَا عَاذَ عَوْفٌ وَهْوَ بَادِيَ ذِلّةٍ لديكم، فلم يعدم ولاءً ولا نصرا

ونحو: زيد وماله بالبصرة كثير، وجمهور البصريين على المنع مطلقًا؛ وما ذكره المصنف من التفصيل مدركه فيه أن الظروف ونحوها يتسع فيها ما لا يتسع في غيرها، وأن ما ورد من ذلك غير ظرف ولا شبهه قليل؛ وما اختاره نحو ما اختاره ابن برهان من جواز تقدم الحال إذا كانت ظرفًا ونحوه على العامل الذي هو كذلك والمخبر عنه، وجعل منه قوله تعالى: ﴿هُنَالِكَ الْوَلايَةُ لِلَّهِ الْحَقِّ﴾ [الكهف:٤٤] قال: هناك ظرف هو حال، ولله خبر الولاية وعامل في الحال. ومن لازم هذا إجازته التوسط، وهو إذا عين ما ذهب إليه المصنف.

ويزيد: وجمهور البصريين على منع التقديم على المخبر عنه والخبر جميعا، لا يقال: قائمًا زيد في الدار، ولا قائمًا في الدار زيد، ولا عندك زيد مع عمرو، ويجعل عندك حالاً، وحكى في ذلك الإجماع، لكنة معترض بأن الأخفش أجاز في: فداء لك أبي وأمي، أن يكون فداء حالاً عامله لك، وأجاز الكوفيون: قائمًا أنت في الدار.

ويتلخص من هذا في التوسط ثلاثة أقوال، وفي التقدم كذلك: المنع فيهما: وهو قول جمهور البصريين.

والجواز فيهما: وهو قول الأخفش.

والتفرقة بين الظرف ونحوه وغيرهما: وهو قول ابن برهان فيهما وقول المصنف في التوسط فقط.

وفي الصورتين، قول رابع، وهو للكوفيين: التفرقة بين الظاهر فيمتنع، والمضمر فيجوز.

---

(١) عاذ: التجأ، بادي ذلة: ظاهر المهانة. ولاءً: من الموالاة ضد المعاداة. انظر: دليل السالك إلى ألفية ابن مالك ١/٢٦٠.

[مسألتان بين الحالية والخبرية]

(ولا تلزم الحالية في نحو: فيها زيد، قائمًا فيها، بل تترجح على الخبرية) فيجوز رفع قائم ونصبه في هذا ونحوه، وهو ما تكرر فيه الظرف أو الجار والمجرور الذي يصلح أن يكون خبرًا، ولكن الراجح النصب، قال تعالى: ﴿فَفِي الْجَنَّةِ خَالِدِينَ فِيهَا﴾ [هود:١٠٨]، ﴿أَنَّهُمَا فِي النَّارِ خَالِدَيْنِ فِيهَا﴾ [الحشر:١٧]، وذلك لأنه من حيث تقدم كان الأولى له أن يكون عمدة.

(وتلزم هي في نحو: فيك زيد راغب) أي فيجب رفع راغب خبرًا، ويمتنع نصبه حالاً، تكرر فيك أم لم يتكرر، لأن فيك لا يصلح للخبرية.

(خلافا للكوفيين في المسألتين) إذ أوجبوا النصب في الأولى، وجوزوه في الثانية؛ ومجيء النصب في القرآن في الصورة الأولى لا يقتضي الوجوب، بل الرجحان، وهو مسلم، فهو الأحسن والأجود؛ فلو لم يوجد تكرير في هذه الصورة جاز الوجهان؛ قال المصنف: بلا خلاف، فتقول: فيها زيد قائم، وقائما، برفع قائمًا ونصبه إن شئت؛ ولو تكرر فيها الظرف والمخبر به جاز الوجهان أيضًا، وحكم برجحان الرفع، قال تعالى: ﴿وَأَمَّا الَّذِينَ ابْيَضَّتْ وُجُوهُهُمْ فَفِي رَحْمَةِ اللَّهِ هُمْ فِيهَا خَالِدُونَ﴾ [آل عمران:١٠٧].

واستشهد الكوفيون للنصب في المسألة الثانية بقوله[1]: [الطويل]

---

(١) هذا البيت من شواهد سيبويه الخمسين التي لم ينسبوها إلى قائل معين (انظر كتاب سيبويه ٢٨٠/١).

اللغة: " لا تلحني " - من باب فتح - أي: لا تلمني ولا تعذلني " جم " كثير، عظيم " بلابله " أي وساوسه، وهو جمع بلبال، وهو الحزن واشتغال البال.

المعنى: قال الاعلم في شرح شواهد سيبويه " يقول لا تلمني في حب هذه المرأة فقد أصيب قلبي بها، واستولى عليه حبها، فالعذل لا يصرفني عنها " اهـ.

الإعراب: " فلا " ناهية " تلحني " تلح: فعل مضارع مجزوم بلا الناهية، وعلامة جزمه حذف حرف العلة، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت، والنون للوقاية، والياء مفعول به " فيها " جار ومجرور متعلق بتلحني " فإن " الفاء تعليلية، إن: حرف توكيد ونصب " بحبها " الجار والمجرور متعلق بقوله " مصاب " الآتي، وحب مضاف، وها: ضمير الغائبة مضاف إليه " أخاك " أخا: اسم إن، وأخا مضاف والكاف مضاف إليه " مصاب " خبر إن، ومصاب مضاف و" القلب " مضاف إليه " جم " خبر ثان لان " بلابله " بلابل: فاعل لجم، مرفوع بالضمة الظاهرة، وبلابل مضاف وضمير الغائب العائد إلى " أخاك " مضاف إليه، مبني على السكون في محل جر.

فَــلا تُلْحِنــي فِيهَــا فــإنَّ بِحُبِّهَــا أَخــاكَ مُصَــابُ الْقَلْــبِ جَــمٌّ بِلابِلُــهْ

في رواية نصب مصاب؛ وأول على أن التقدير: فإن بحبها أخاك شغف أو فتن؛ والمشهور في الرواية رفع مصاب.

=

الشاهد فيه: تقديم معمول خبر " إن " وهو قوله " بحبها " على اسمها وهو قوله " أخاك " وخبرها وهو قوله " مصاب القلب " وأصل الكلام " إن أخاك مصاب القلب بحبها " فقدم الجار والمجرور على الاسم، وفصل به بين إن واسمها، مع بقاء الاسم مقدما على الخبر، وإجازة هذا هو ما رآه سيبويه شيخ النحاة.

انظر: الكتاب ٢٨٠/١، ومغني اللبيب ٩٠٩/١، وهمع الهوامع ٤٩٤/١.

obeikandl.com

[فصل:
في تعدد الحال]

(فصل): (يجوز اتحاد عامل الحال مع تعددها واتحاد صاحبها أو تعدده، بجمع و تفريق) فالأول وهو تعددها مع اتحاد صاحبها نحو: جاء زيد راكبا مسرعا، وهذا مذهب أبي الفتح وجماعة، قياسًا على الخبر والنعت، فكما جاز تعدد الخبر والنعت، مع كون المخبر عنه والمنعوت واحدًا، جاز ذلك في الحال؛ وذهب أبو علي الفارسي وجماعة، منهم ابن عصفور، إلى المنع كما في الظرف، إلا مع أفعل التفضيل، لتضمنه معنى عاملين نحو: هذا بسرا أطيب منه رطبًا.

والثاني وهو تعدد الحال مع تعدد صاحبها، بجمع في الحال نحو: جاء زيد وعمرو مسرعين، ومنه: ﴿وَسَخَّرَ لَكُمُ الشَّمْسَ وَالْقَمَرَ دَائِبَيْنِ﴾ [إبراهيم:٣٣].

والثالث وهو تعدد الحال مع تعدد صاحبها، بتفريق في الحال نحو: لقيت زيدًا مصعدًا منحدرًا.

(ولا تكون لغير الأقرب إلا لمانع) قال ابن السراج: إذا أزلت الحال عن صاحبها، ولم تلاصقه، لم يجز ذلك، إلا أن يكون السامع يعلمه كما تعلمه، فإذا تعدد صاحب الحال، وتعددت بتفريق، فإما أن يخاف لبس نحو: لقيت زيدًا مصعدا منحدرا، أو لا نحو: لقيت هندا مصعدا منحدرة؛ فإن خيف لبس تعين كون أول الحالين لثاني الاسمين، وثانيهما لأولهما، تقليلا للفصل؛ وفي التمهيد خلاف هذا، فقال في المثال الأول: تجعل الأولى للفاعل، والثانية للمفعول، والعكس يجوز مالم يلبس. انتهى.

وهذا يقتضي أن ما سبق أنه واجب في المثال لا يجوز، وعلى المذكور أولا جرى ابن مالك؛ وإن لم يخف لبس فالأولى جعل أولاهما لثانيهما، وثانيتهما لأولهما كما سبق، فتقول في المثال الثاني: مصعدة منحدرًا، ومنه[1]: [الوافر]

عَهِدْتُ سُعَادَ ذَاتَ هَوًى مُعَنًّى ... فَزِدْتُ وعادَ سُلْوانًا هَوَاهَا

---

(١) (سعاد) مفعول (عهدت) والشاهد في (ذات هوى معنى) حيث وقع (ذات هوى) حالا من (سعاد) و (معنى) أسيرا في الحب حالا من (التاء) في (عهدت).

وكل من (زدت) و (زاد) لازم و (سلوانا) تمييز بمعنى: السلو، و (هواها) فاعل (زاد)، والتقدير: زدت أنا سلوة وزادت هي غراما، وهذا من عكس الزمان، حيث يأتي دائما بضد المقصود.

ويجوز العكس، ومنه[١]: [المديد]

لَقِـــيَ ابْنِـــى أَخَوَيْـــهِ خَائِفًـــا مُنْجِدَيْـــهِ فَأَصَـــابُوا مَغْنَمًـــا

ويجوز أيضًا الأمران في المثال الأول، عند علم المخاطب بصاحب كل من الحالين. نص عليه ابن السراج.

(وإفرادها بعد إما ممنوع) أي في النثر والنظم، فيجب أن تردف بأخرى مقرونة بإما أو بأو، قال تعالى: ﴿إِمَّا شَاكِرًا وَإِمَّا كَفُورًا﴾ [الإنسان:٣].

وقال: [الطويل]

وَقَـدْ شَـفَّنِي أَنْ لا يَـزَالُ يَرُوعُنِـي خَيَالُـكِ إِمَّـا طَارِقًـا أَوْ مُغَادِيَـا

يقال: شفه الهم يشفه بالضم شفا هزله، وشفشفه أيضًا، وطرق يطرق طروقًا فهو طارق إذا جاء بليل.

(وبعد "لا "، نادر) فالوجه المستعمل في الكلام أن تردف بأخرى معها "لا" نحو: جئتك لا راغبًا ولا راهبًا، ويستباح في الشعر إفرادها، قال[٢]: [الطويل]

قَهَـرْتُ الْعِـدَا لا مُسْـتَعِينًا بِعُصْـبَةٍ وَلَكِـنْ بِـأَنْوَاعِ الْخَـدَائِعِ وَالْمَكْـرِ

---

(١) البيت من الشواهد التي لا يعلم قائلها.

اللغة: " منجديه " مغيثيه، وهو مثنى منجد، ومنجد: اسم فاعل ماضيه أنجد، وتقول: أنجد فلان فلانا، إذا أغاثه وعاونه ودفع عنه المكروه " أصابوا " نالوا وأدركوا " مغنما " غنيمة.

الاعراب: " لقي " فعل ماض " ابني " ابن: فاعل لقي، وابن مضاف وياء المتكلم مضاف إليه " أخويه " مفعول به للقي، والهاء مضاف إليه " خائفا " حال من ابني " منجديه " حال من أخويه " فأصابوا " الفاء عاطفة، أصابوا: فعل وفاعل " مغنما " مفعول به لاصابوا، والجملة من أصاب وفاعله ومفعوله معطوفة بالفاء على جملة لقي ومعمولاته.

الشاهد فيه: قوله " خائفا منجديه " فإن الحال متعددة لمتعدد، والنظرة الاولى تدل على صاحب كل حال فترده إليه، فإن واحدا من الحالين مفرد والآخر مثنى، وكذلك صاحباهما، فلا لبس عليك في أن تجعل المفرد للمفرد والمثنى للمثنى.

(٢) انظر: شرح الكافية ١/٥٤٠، وشرح شافية ابن الحاجب ٤/١٥٢.

[حذف عامل الحال]

(ويضمر عاملها جوازًا لحضور معناه) كقولك للراحل: راشدًا مهديًا، أي تذهب، وللقادم: مسرورًا مأجورًا، أي رجعت.

(أو تقدم ذكره في استفهام) نحو: راكبًا، لمن قال: كيف جئت؟ أي جئت.

(أو غيره) نحو: بلى مسرعًا، لمن قال: ألم تنطلق؟ أي انطلقت، ومنه: ﴿بَلَى قَادِرِينَ﴾ [القيامة:٤]، أي نجمعها، وحذف لدلالة: ﴿أَنْ لَنْ نَجْمَعَ﴾ [القيامة:٣] عليه؛ كذا قدره سيبويه، وجعله الفراء مفعولاً بيحسب مقدرًا لدلالة: ﴿أَيَحْسَبُ الإِنْسَانُ﴾ [القيامة:٣]؟ والتقدير: بلى فليحسبنا قادرين.

(ووجوبا إن جرت مثلا) كقولهم: حظيين بنات، صلفين كنات، أي عرفتم. ولا يجوز ذكره لأن الأمثال لا تغير. وحظيين من الحظوة بضم الحاء وكسرها، يقال: حظيت امرأة عند زوجها حظوة وحظة، وصلفت تصلف صلفًا إذا لم تحظ عند زوجها وأبغضها، فهى صلفة من نساء صلائف، والكنة بالفتح امرأة الابن، وتكسر على كنائن كأنه جمع كنينة.

(أو بينت ازدياد ثمن أو غيره شيئًا فشيئًا) فالأول نحو: بعته بدرهم فصاعدًا، أى فذهب الثمن صاعدًا، وكذلك أخذته بدرهم فزائدًا؛ والثاني نحو: تصدق بدينار فسافلا، أي فانحط المتصدق به سافلاً. قاله المصنف.

قال شيخنا – رحمه الله – في هذا الثاني: لم أره لغير المصنف، وإن لم ينقل عن العرب فهو ممنوع، لأن حذف الفعل العامل في الحال وجوبًا على خلاف الأصل.

(مقرونة بالفاء أو ثم) فالأول كما سبق، والثاني نحو: ثم صاعدا، أو ثم زائدًا، أو ثم سافلا.

قال سيبويه: وثم بمنزلة الفاء، تقول: ثم صاعدا، إلا أن الفاء أكثر في كلامهم. انتهى.

وفهم من كلامه أن الواو لا تأتي هنا، وقد نص على ذلك النحويون: سيبويه وغيره، لأن المقصود بيان أن الأدنى الدرهم، وأنه تصاعد الثمن بعد ذلك، والواو لا تعطي هذا، إذ يحتمل (وصاعدًا) أن الثمن كان صاعدًا قبل ذلك.

(أو نابت عن خبر) نحو: ضربي زيدًا قائمًا.

(أو وقعت بدلاً من اللفظ بالفعل في توبيخ وغيره) فالأول نحو: أقائمًا وقد قعد الناس؟ وكذا إن أردت التوبيخ ولم تستفهم نحو: قاعدا – قد علم الله – وقد سار الركب. والثاني نحو: هنيئًا مريئًا.

قال سيبويه: وإنما نصبه لأنه ذكر خيرًا أصابه إنسان، فقلت: هنيئًا مريئًا، كأنك قلت: ثبت له هنيئا مريئًا، أو هنأه ذلك هنيئًا مريئًا. ومذهب المبرد في قاعد ونحوه أنها مصادر جاءت على فاعل، وقد سبق الكلام في هذا في آخر باب المصدر.

obeikandl.com

[جواز حذف الحال]

(ويجوز حذف الحال، ما لم تنُب عن غيرها) نحو: ضربي زيدًا قائمًا، وكالواقعة بدلاً من اللفظ بالفعل كما تقدم.

(أو يتوقف المراد على ذكرها) كحال عاملها صحب بنفي أو نهي نحو: ﴿وَمَا خَلَقْنَا السَّمَاءَ وَالأَرْضَ وَمَا بَيْنَهُمَا لاعِبِينَ﴾ [الأنبياء:١٦]، ﴿وَلا تَمْشِ فِي الأَرْضِ مَرَحًا﴾ [الإسراء:٣٧] وكذلك: ﴿وَهَذَا بَعْلِي شَيْخًا﴾ [هود:٧٢]، وجئت راكبا في جواب: كيف جئت؟

(وقد يعمل فيها غير عامل صاحبها، خلاف لمن منع) وهم الأكثرون، تشبيها لها بالصفة والموصوف. وظاهر كلام سيبويه ما اختاره المصنف، تشبيها بالتمييز والمميز، فكما يتحد عاملها نحو: طاب زيد نفسا، ويختلف نحو: لي عشرون درهمًا، كذلك تكون الحال مع صاحبها، ومن الاختلاف: إن هذا زيد منطلقا.

وظاهر كلام سيبويه أن منطلقا منصوب باسم الإشارة، وهو حال من زيد، والعامل في زيد إن، وكذلك الكلام في ﴿وَإِنَّ هَذِهِ أُمَّتُكُمْ أُمَّةً وَاحِدَةً﴾ [المؤمنون:٥٢].

ومن اختلافهما أيضًا قوله[1]: [البسيط]

ها بيِّناً ذا صَريحُ النّصْحِ فأصغِ لهُ وَطَعْ فَطاعَةُ مُهْدٍ نُصْحَهُ رَشَدُ

يقال: طاع يطوع إذا انقاد.

---

(١) قال البغدادي في شرح أبيات المغني ٣٠٩/٤: الصريح: الخالص الذي لم يمازجه شيء، واصغ بضم الغين المعجمة: أمرٌ من صغا يصغو صغوًا: إذا مال لاستماع الكلام، وفيه لغة أخرى، وهي: صغا يصغي بمعناه، فيكون بكسر الغين، وطع: من طاع يطوع بمعنى: انقاد، ومهدٍ: اسم فاعل من أهدى هدية، ونصحه: مفعوله: الرشد بفتحتين: خلاف الغي، والبيت قائله مجهول، ولا أعرف تتمته. والله أعلم.

[فصل:
في توكيد الحال]

(فصل): (يؤكد بالحال ما نصبها من فعل) نحو: ﴿ثُمَّ وَلَّيْتُمْ مُدْبِرِينَ﴾ [التوبة:٢٥]، ﴿وَلا تَعْثَوْا فِي الأَرْضِ مُفْسِدِينَ﴾ [هود:٨٥].

(أو اسم يشبهه) نحو: ﴿وَهُوَ الْحَقُّ مُصَدِّقًا﴾ [البقرة:٩١]؛ ومن مثل سيبويه: هو رجل صدق معلوما ذلك، أى معلوما صلاحه؛ كذا قدره سيبويه. ورحل صدق بمعنى صالح، فأجري مجرى: هو صالح معلوما صلاحه.

(وتخالفهما لفظًا أكثر من توافقهما) فالأول كما تقدم، والثاني كقوله تعالى: ﴿وَأَرْسَلْنَاكَ لِلنَّاسِ رَسُولا﴾ [النساء:٧٩]، وقوله: ﴿وَسَخَّرَ لَكُمُ اللَّيْلَ وَالنَّهَارَ وَالشَّمْسَ وَالْقَمَرَ وَالنُّجُومُ مُسَخَّرَاتٌ بِأَمْرِهِ﴾ [النحل:١٢]، ومنه[1]: [البسيط]

أَصِخْ مُصيخًا لِمَنْ أَبدَى نَصيحَتَهُ ... والزَمْ تَوَقِّي خَلْطِ الجِدِّ بِاللَّعِبِ

أصاخ له استمع.

(ويؤكد بها أيضًا في بيان يقين) نحو: هذا زيد معلومًا، أي لا شك فيه. ومنه قول سالم بن دارة[2]: [البسيط]

أَنا ابْنُ دَارَةَ مَعْرُوفًا بِهَا نَسَبِي ... وَهَلْ بِدَارَةَ يَا لَلنَّاسِ مِنْ عَارِ؟

أي لا شك فيَّ.

---

(١) قال العيني: (أصخ) أمر من أصاخ؛ أي: أستمع، والشاهد في (مصيخا) حيث وقع حالا من ضمير صخ مؤكدة لعاملها لفظا ومعنى، و (اللام) يتعلق بـ (أصخ).

و (الزم) أمر عطف عليه، و (التوقي) التحفظ والتحرز، و (الجد) بالكسر ضد الهزل.

(٢) هو لسالم بن دَارة، من قصيدة يهجو بها بني فِزارة.

و(دارة): اسم أمّه؛ سُمّيت بذلك لجمالها تشبيهًا بدارة القمر.

والمعنى: أنا ابن هذه المرأة، ونسبي معروف بها؛ وليس فيها من المعرّة ما يوجِبُ القدْح في النّسب، أو الطّعن في الشّرف.

والشّاهد فيه: (معروفًا) فإنّه حال مؤكّدة لمضمون الجملة قبله.

انظر: الكتاب ٧٩/٢، والخصائص ٢٦٨/٢، ٦٠/٣، وأمالي ابن الشّجريّ ٢٢/٣، وشرح المفصّل ٦٤/٢، والملخّص ٣٩٢، وشرح التّسهيل ٣٥٧/٢، وابن النّاظم ٣٣٥، وشرح الشّذور ٢٣٤، وابن عقيل ٥٩٣/١،وشفاء العليل ٥٣٩/٢، والمقاصد النّحويّة ١٨٦/٣، والهمع ٤٠/٤.

(أو فخر) نحو: أنا فلان شجاعًا أو كريمًا.

(أو تعظيم) هو فلان جليلاً مهيبًا.

(أو تصاغر) أنا عبدك فقيرًا إلى عفوك.

(أو تحقير) هو فلان مأخوذًا مقهورًا.

(أو وعيد) أنا فلان متمكنًا منك، فاتق غضبي.

ومنه[1]: [الرجز]

أنا أبو المِرقالِ عقًّا فَظا لمَن أُعادِي مِدْسَرًا دَلظا

المدسر الدفاع، والدلظ الغليظ الخلق.

(خبر جملة جزآها معرفتان جامدان جمودًا محضًا) وذلك كما مثل، ونحو: زيد أبوك عطوفًا، وأخوك زيد معروفًا؛ وإنما لزم التعريف لأن هذه الأحوال إنما تؤكد شيئًا استقر وعرف.

وفي البسيط: وقد يجوز أن يكون الخبر نكرة، وإذا فات الجمود لم تكن الحال مؤكدة، بل معمولة لما هو مشتق أو في حكمه؛ ولا تكون الحال المؤكدة لهذه المعاني إلا بلفظ دال على معنى ملازم كما سبق، أو شبيه بالملازم في تقدم العلم به، كما لو كان عندك علم بانطلاق شخص في حاجتك، ثم سمعت من وراء حائط حسا، فقلت: من أنت؟ فقال: أنا عبد الله منطلقا في حاجتك. ذكر ذلك سيبويه.

(وعاملها أحق أو نحوه) فإن كان المخبر عنه غير أنا فتقدير العامل: أحقه أو أعرفه، وإن كان أنا فالتقدير: أحق أو أعرف أو أعرفني.

(مضمرًا بعدهما) أي بعد المبتدأ والخبر، لأن الدال عليه هو الجملة، فلا يقدر إلا بعد تمامها، كما في قولك: زيد قائم غير شك.

(لا الخبر مؤولا بمسمى، خلافًا للزجاج) لأن الخبر جامد جمودًا محضًا، والتأويل المذكور بعيد، لا إشعار للاسم به عند ذكره، بخلاف نحو: زيد أسد.

(ولا المبتدأ مضمنًا تنبيهًا، خلافًا لابن خروف) والتقدير عنده نحو: تنبه لزيد معلومًا، وهو أبعد من قول الزجاج، لأن الذي ضمن معنى التنبيه الحروف لا الأسماء.

---

(١) انظر: شرح التسهيل لابن مالك ٢/٣٥٨.

فصل:

[في الحال الجملة]

(فصل): (تقع الحال جملة خبرية) فلا تقع الطلبية حالاً، خلافًا للفراء في تجويزه: تركت عبد الله، قم إليه، وتركته، غفر الله له؛ على الحالية. ومنه ظاهر قول أبي الدرداء – رضي الله عنه – وجدت الناس اخبر تقله؛ لكنه مؤول على أنه معمول حال محذوفة أي مقولا فيهم: اخبر تقله؛ قلاه يقلوه قلا وقلاء أبغضه، ويقلاه لغة طيئ.

ودخل في قوله: خبرية جملة الشرط؛ وفي البسيط تقع جملة الشرط حالاً نحو: افعل هذا إن جاء زيد؛ فقيل: تلزم الواو، وقيل: لا، وهو قول ابن جني.

(غير مفتتحة بدليل استقبال) فلا تقول: امرر بزيد سيقوم، أو سوف يقوم أو لن يقوم. وعبارته قد تتناول المفتتحة بأداة شرط استقبالي وأنها لا تمنع، والجملة التعجبية، وإن قلنا إنها خبرية لا تقع حالاً، فلا يجوز: مررت بزيد ما أحسنه!

(مضمنة ضمير صاحبها) نحو: ﴿قَالَ اهْبِطَا مِنْهَا جَمِيعًا بَعْضُكُمْ لِبَعْضٍ عَدُوٌّ﴾ [طه:١٢٣]، ومنه:

عَهِدْتُكَ لا تَصْبُو وفيك شَبيبَةٌ فمالك بعد الشيب صبا متيما

ونحو[1]: [البسيط]

---

(١) قال العيني: لم أقف على اسم قائله، والظاهر أنه من كلام المحدثين. وبحثت فلم أعثر على قائله.

الشرح: "للخليل" أي: الصاحب والصديق، و"النصير" فعيل بمعنى فاعل، "جار" من الجور، وهو خلاف العدل، "الشح" البخل، "جاد" من الجود -بالضم- وهو الكرم.

المعنى: انصر صاحبك في كل الأحوال، سواء جار في حقك أو عدل، ولا تبخل عليه بشيء، سواء بخل في حقك أو جاد.

الإعراب: "كن" فعل أمر ناقص واسمه ضمير مستتر فيه تقديره: أنت، "للخليل" جار ومجرور متعلق بنصير، "نصيرا" خبر كان منصوب بالفتحة الظاهرة، "جار" فعل ماضٍ وفاعله ضمير مستتر يعود إلى الخليل، "أو" حرف عطف، "عدلا" فعل ماض والفاعل ضمير مستتر يعود إلى الخليل، "ولا" الواو عاطفة ولا ناهية، "تشح" فعل مضارع مجزوم بلا الناهية وعلامة جزمه السكون وحرك للتخلص من التقاء السكونين، والفاعل ضمير مستتر تقديره أنت، "عليه" متعلق بتشح، "جاد" فعل ماض والفاعل ضمير مستتر تقديره هو، "أو" حرف عطف، "بخلا" فعل ماض وفاعله ضمير مستتر تقديره هو، والألف للإطلاق.

كُـنْ للخليـلِ نَصِـيرًا جَـارَ أَوْ عَـدَلا وَلا تَشــحَّ عَلَيْــه جَــادَ أَوْ بَخِــلا

(ويغني عنه في غير مؤكدة) فلا تغني الواو في المؤكدة عن الضمير، فلا تقول: أبو بكر الخليفة، وقد علم الناس؛ بل تحذف الواو، وتأتي بالضمير فتقول: قد علمه الناس.

(ولا مصدرة بمضارع مثبت عارمن قد) فلا يجوز: جاء زيد ويضحك عمرو، والاستغناء بالواو.

(أو منفي بلا أو ما) فامتنع: جاء زيد ولا يضحك عمرو أو وما يضحك عمرو.

(أو بماضي اللفظ تال لإلا) فلا يجوز: ما جاء زيد إلا وضحك عمرو.

(أو متلو بأو) فيمتنع: اضرب زيدًا، وذهب عمرو أو مكث.

(واو تسمى واو الحال، وواو الابتداء) أي يغني في غير المذكور عن الضمير واو نحو: جاء زيد وعمرو منطلق، ومنه: ﴿وَطَائِفَةٌ قَدْ أَهَمَّتْهُمْ أَنْفُسُهُمْ﴾ [آل عمران:١٥٤].

وزعم ابن جني أنه لابد من تقدير الضمير، فإذا قلت: جاء زيد والشمس طالعة، فتقديره: وقت مجيئه، وكذا ما كان مثله؛ وسميت واو الحال لمصاحبتها الحال، وواو الابتداء، إما لدخولها على المبتدأ، كما تقدم، وإما لوقوعها ابتداء الجملة الواقعة بعدها، وقدرها سيبويه بإذ.

(وقد تجاء مع الضمير في العارية من التصدير المذكور) نحو: جاء زيد ويده على رأسه، ومنه: ﴿وَهُمْ أُلُوفٌ﴾ [البقرة:٢٤٣]، ونحو: جاء زيد ولم يضرب عمرًا، أو وقد ضرب، أو وضرب. ويرد عليه المؤكدة، فكما لا تغني الواو فيها عن الضمير، لاتجاء معه، فلا تقول: أبو بكر الخليفة، وقد علمه الناس، بل يجب حذف الواو فيتعين الضمير.

(واجتماعهما) أي الواو والضمير.

(في الاسمية) نحو: ﴿وَهُمْ أُلُوفٌ﴾، ﴿وَأَنْتُمْ عَاكِفُونَ﴾ [البقرة:١٨٧]، ﴿وَأَنْتُمْ تَشْهَدُونَ﴾ [البقرة:٨٤].

(والمصدرة بليس) نحو: ﴿وَلَسْتُمْ بِآخِذِيهِ﴾ [البقرة:٢٦٧].

=

الشاهد: في "جار"، حيث وقع حالا وهو ماضٍ ولم يجئ معها "قد" أو الواو لكون الماضي قد عطف عليه "بأو".

انظر: شرح عمدة الحافظ ٤٤٩/١، وابن النّاظم ٣٤١، وشفاء العليل٥٤١/٢، والمقاصد النّحويّة ٢٠٢/٣، والهمع ٤٥/٤، والأشمونيّ ١٨٨/٢.

(أكثر من انفراد الضمير) نحو: ﴿بَعْضُكُمْ لِبَعْضٍ عَدُوٌّ﴾ [الأعراف:٢٤]، ونحو[1]: [الرجز]

إِذَا جَـرَى فِـي كَفِّـهِ الرِّشَـاءُ جَـرَى القليـبُ لَـيْسَ فِيـه مـاءُ

وقول الفراء إن الاكتفاء بالضمير في الاسمية شاذ، قول ضعيف، لكثرة ما ورد من ذلك في القرآن وغيره؛ والزمخشري وافقه، ولكنه في الكشاف رجع إلى قول الجمهور.

(وقد تخلو منهما الاسمية عند ظهور الملابسة) فتقع الجملة حالاً ولا واو معها، ولا ضمير مذكور، نحو: مررت بالبر قفيز بدرهم، أى قفيز منه، وبيع السمن منوان بدرهم، أى منه، فيستغنى بنية الضمير عن الواو. ذكر ذلك سيبويه.

(وقد تصحب الواو المضارع المثبت عاريا من قد) نحو ما حكاه الأصمعي من قولهم: قمت وأصك عينه.

قال المصنف: ويمكن أن يكون منه: ﴿إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا وَيَصُدُّونَ﴾ [الحج:٢٥].

(أو المنفي بلا) جوز المصنف أن يكون منه قراءة غير نافع: ﴿وَلا تُسْأَلُ عَنْ أَصْحَابِ الْجَحِيمِ﴾ [البقرة:١١٩]، وقراءة ابن ذكوان: (فاستقيما ولا تتبعان) بتخفيف النون.

(فيجعل على الأصح خبر مبتدأ مقدر) أي وأنا أصك، وهم يصدون، وأنت لا تسأل، وأنتما لا تتبعان؛ وقيل: لا حاجة إلى التقدير، وقيل: الواو عاطفة.

(وثبوت قد قبل الماضي غير التالي لإلا والمتلو بأو أكثر من تركها إن وجد الضمير) نحو: ﴿وَقَدْ كَانَ فَرِيقٌ مِنْهُمْ﴾ [البقرة:٧٥] ﴿وَقَدْ فَصَّلَ لَكُمْ﴾ [الأنعام:١١٩]. ﴿ءَالآنَ وَقَدْ عَصَيْتَ﴾ [يونس:٩١]؛ ومثال تركها: ﴿هَذِهِ بِضَاعَتُنَا رُدَّتْ إِلَيْنَا﴾ [يوسف:٦٥] ﴿وَجَاءُوا أَبَاهُمْ عِشَاءً يَبْكُونَ ﴿١٦﴾ قَالُوا﴾ [يوسف:١٦]، ﴿أَوْ جَاءُوكُمْ حَصِرَتْ صُدُورُهُمْ﴾ [النساء:٩٠].

وفي كلام ابن عصفور وغيره من متأخري المغاربة أنه لابد من قد ظاهرة أو مقدرة؛ والقول بالتقدير حكي عن الفراء والمبرد، والصحيح أنه لا حاجة إليه، لكثرة ما ورد بدون قد، والتقدير تكلف بلا دليل، وهذا قول الكوفيين ومذهب الأخفش، ونسب إلى الجمهور.

---

(١) انظر: دلائل الإعجاز ١/١٦٧.

ولا يخفى أن قول المصنف: وثبوت قد... إلى آخره، إنما هو حيث يمكن دخولها، بأن كان الفعل قابلا لها، فلا يرد عليه الماضي الجامد كليس، وأن قد لا تدخل عليه.

وقضية كلامه منع " قد " في التالي لإلا والمتلو بأو، فلا تقول: ما جاء زيد إلا قد ضرب عمرًا، ولا: لأضربن زيدًا قد ذهب أو مكث.

(و انفراد الواو حينئذ أقل من انفراد قد) فإذا وجد الضمير جاز إثبات الواو دون قد، وقد دون الواو، والأول أكثر، ومنه: ﴿وكنتم أمواتا﴾، ﴿الَّذِينَ قَالُوا لِإِخْوَانِهِمْ وَقَعَدُوا﴾ [آل عمران:١٦٨]، ﴿وَكَانَ فِي مَعْزِلٍ﴾ [هود:٤٢]، ومن الثاني[1]:

بصرت بي قد لاح شيبي فصدت فتسليت واكتسيت وقارا

(وإن عدم الضمير لزمتا) أي الواو وقد، فتقول: جاء زيد وقد قام عمرو؛ وقال علقمة[2]: [الطويل]

فجالدتهم حتى اتقوك بكبشهم وقد حان من شمس النهار غروب

وهذا في غير المنفي، فتقول: جاء زيد وما طلعت الشمس، بدون قد، وكذا إن وجد الضمير، إلا أن الواو لا تلزم، فتقول، جاء زيد مادرى كيف جاء، بالواو وبدونها.

---

(١) انظر: شرح التسهيل لابن مالك ٢/٣٧٢.

(٢) انظر: الديوان ١/٢٣.

[فصل:
في الجملتان: المفسرة والاعتراضية]

(فصل): (لا محل إعراب للجملة المفسرة، وهي الكاشفة حقيقة ما تلته، مما يفتقر إلى ذلك) كقوله تعالى: ﴿كَمَثَلِ آدَمَ خَلَقَهُ مِنْ تُرَابٍ﴾ [آل عمران:٥٩]، وقول النابغة[1]: [الطويل]

لكلَّفْتِنِي ذَنْبَ امْرِىءٍ وتَرَكْتَهُ كَذِي العُرِّ يُكْوَى غَيْرُهُ وهْوَ راتِعُ

وكونها لا محل لها من الإعراب هو المشهور، وقيل هي بحسب ما تفسر، ففي: زيد أضربته؟ لا محل لها، لأن المفسر كذلك، وفي: ﴿إِنَّا كُلَّ شَيْءٍ خَلَقْنَاهُ بِقَدَرٍ﴾ [القمر:٤٩]، لها محل، لأن المفسر خبر إن. واختار هذا الشلوبين، وأيده بظهور الرفع والجزم في المفسر في مسألة أبي علي: زيد الخبز آكله، بنصب الخبز، فآكله ارتفع، وهو مفسر لمثله محذوف ناصب للخبز، وفي مسألة الكتاب: إن زيدًا تكرمه يكرمك، فتكرمه مفسر لعامل زيد، وقد ظهر الجزم فيه.

وفي شرح سيبويه المعروف بالصفار أن المفسر يكون على وفق المفسر في الإفرادية وغيرها، فالمفرد يفسر المفرد، والجملة تفسر الجملة، وخلاف هذا لم يكثر: نحو: ﴿خَلَقَهُ مِنْ تُرَابٍ﴾ [آل عمران:٥٩]، وكذا ﴿هَلْ أَدُلُّكُمْ عَلَى تِجَارَةٍ﴾ [الصف:١٠]؟، ثم قال ﴿تُؤْمِنُونَ﴾ [الصف:١١].

والعر بالضم قروح مثل القوباء، تخرج بالإبل متفرقة في مشافرها وقوائمها، يسيل منها مثل الماء الأصفر، فتكوى الصحاح لئلا تعديها المراض؛ تقول منه:

---

(١) البيت في ديوانه: ٣٧. قال أبو بكر: العر بالفتح: الجرب، وبالضم: قروح تخرج في أعناق الفصلان، فإذا أرادوا أن يعالجوه كووا بعيراً آخر صحيحاً فيبرأ ذلك البعير. وقد قيل: إنه إنما يكوونه لئلا يتعلق به الجرب ويصيبه الداء، لا ليفيق العليل. قال ابن دريد: وقيل عن الأصمعي أنه قال: إنما قال: أهل الجاهلية: يعترضون بعيراً من الإبل التي يكون ذلك فيها، فيكوى مشفره. يرون أنهم إذا فعلوا ذلك، ذهب القرح من ابلهم. يقول: فدواء العر الذي به الداء، أن يكوى ويترك غيره. وأما أبو عبيدة فإنه قال: إن هذا لا يكون، وإنما هو على جهة المثل. قال أبو عثمان: يقول ألزمتني ذنب جان وتركته، فأنا وهو بمنزلة ذي العر من الإبل، وهو الذي يصيبه العر. وهو إذا أصاب البعير كوي له الصحيح فيبرأ ذو الداء من دائه. ومن رواه "كذي العر"، فقد صحف، لأن العر الجرب، وليس يكوى من الجرب صحيح الإبل فيسلم المجروب.

عرت الإبل فهي معرورة؛ والعر بالفتح الجرب، تقول منه: عرت الإبل تعر فهي عارة، وبيت النابغة بالضم، قال ابن دريد: من رواه بالفتح فقد غلط، لأن الجرب لا تكوى منه:

(ولا الاعتراضية، وهي المفيدة تقوية) فتؤكد الكلام الذي اعترضت بين أجزائه وتسدده، ولهذا شرط فيها أن تكون مناسبة للجملة المقصودة.

(بين جزأي صلة) نحو: أحب الذي ماله، والكرم زين، مبذول للناس، ونحوه الفصل بها بين الموصول وصلته، نحو[1]: [الكامل]

ذَاكَ الـذي وَأَبِيـك يَعْـرِفُ مَالِكَـا وَالحَـقُّ يَـدْفَعُ تُرُّهَـاتِ البَاطِـلِ

الترهات الطرق الصغار غير الجادة تتشعب عنها، الواحدة ترهة فارسي معرب، ثم استعير في الباطل.

(أو إسناد) كقوله[2]: [الطويل]

وَقَـدْ أَدْرَكَتْنِـي وَالحَـوَادِثُ جَمَّـةٌ أَسِـنَّةُ قَـوْمٍ لا ضِـعَافٍ وَلا عُـزْلِ

عزل جمع أعزل، والأعزل في الأصل الذي لا سلاح معه، ثم قيل لأحد السماكين أعزل تشبيها بذلك.

(أو مجازاة) خرج بعضهم عليه: ﴿فَاللَّهُ أَوْلَى بِهِمَا﴾ بناء على أن الجواب: ﴿فَلَا تَتَّبِعُوا﴾ [النساء:١٣٥]، والأكثر على أن ﴿فَاللَّهُ أَوْلَى﴾ جواب لا اعتراض، فالشاهد على هذا قول عنترة[3]:

إمـا تَرَيْنِـي قـد نَحَلْـتُ وَمَـنْ يكـنْ غَرَضـاً لأَطْـرافِ الأَسِـنَّةِ يَنْحَـلِ

فلـرب أبلـج مثـل بعلـك بـادن ضـخم علـى ظهـر الجـواد مهبـل

---

(١) انظر: شرح التسهيل لابن مالك ٢/٣٧٦.

(٢) قائله: جويرية وقيل حويرثة بن بدر.

انظر: النقائض ص ٣٠٩، والخصائص ١/ ٣٣١، ٣٣٦، والمغنى ص ٤٣٢، وشرح شواهده ص ٢٧٣، وشرح أبياته ٦/ ١٨٣، ٢٠٦، والهمع ١/ ٢٤٨، واللسان (هيم).

(٣) النحول: الرقة؛ يقال: نحل جسمه ينحل نحولا، إذا رق؛ وسيف ناحل، أي رقيق. يقول: إن رق جسمي وهزل فواجب، لأن من صابر الحرب وصبر على شدتها فلا بد أن تؤثر فيه. الأبلج: العظيم في نفسه المتكبر؛ يقال منه: بلج يبلج فهو أبلج. والبعل: الزوج. والبادن: الضخم السمين. والمهبل: الكثير اللحم.

يقال: نحل جسمه ينحل نحولا هزل، ونحل بالكسر أيضًا، والفتح أفصح، والغرض الهدف للرمي، والهدف كل مرتفع من بناء أوكثيب رمل أو جبل، ويقال: بلج الصبح يبلج بالضم أي أضاء، وصبح أبلج بين البلج أي مشرق مضيء، ويقال: رجل أبلج بين البلج إذا لم يكن مقرونًا، وفي حديث أم معبد في صفة النبي صلى الله عليه وسلم: "أبلج الوجه "[1] أي مشرقه، ولم ترد: بلج الحاجب لأنها تصفه بالقرن؛ والبادن من البدن والبدن كالعسر والعسر، وهو السمن، تقول: بدن الرجل بالفتح يبدن بدنا، وبدن بالضم يبدن بدانة فهو بادن، وامرأة بادن أيضًا وبدين. ويقال: هبله اللحم إذا كثر عليه وركب بعضه بعضًا وأهبله، ورجل مهبل، وفي حديث عائشة في حديث الإفك: " والنساء يومئذ لم يهبلهن اللحم ".

(أو نحو ذلك) كالقسم وجوابه نحو: ﴿فَلا أُقْسِمُ بِمَوَاقِعِ النُّجُومِ ﴿٧٥﴾ وَإِنَّهُ لَقَسَمٌ لَوْ تَعْلَمُونَ عَظِيمٌ﴾ [الواقعة:٧٥]، وكأن واسمها نحو[2]: [الوافر]

كَـأَنَّ وَقَـدْ أَتَـى حَـوْلٌ كميـلٌ أَثَافِيَهـا حَمَامَـاتٌ مُثُـولُ

---

(١) أخرجه الطبرانى (٤٨/٤، رقم ٣٦٠٥)، وابن عساكر (٣٢٤/٣).

(٢) قال البغدادي ٤٨/٤: على أن جملة: " وقد أتى كميل " معترضة بين " كأن " وأسمها.

قال أبو على فى " التذكرة ": لا يجوز: إن - وقولى حق - زيدا قائم، لأن "إن" لما لم تغير الكلام صار حرف العطف كأنه مبدوء به، ألا تراك تقول: إن زيدا قائم وعمرو ! ولا يجوز ذلك فى كان. فان قلت: لم لا أقول: إن زيدا وعمرو قائمان، واحمل عمرا على الموضع؟ فالجواب: ان الموضع لم يحصل بعد، وإنما يحصل الموضع للمبتدأ إذا انضم إليها الخبر، وإنما جاز الاعتراض فى " كأن " كما جاز بين الفعل والفاعل، لأنها تغير معنى الابتداء، بخلاف إن، قال:

ألا هل أتاها والحوادث جمه... بان أمرا القيس بن تملك بيقرا

انتهى. أراد ان الباء زائدة فى الفاعل. وبيقرا معناه: نزل فى الحضر، وترك قومه.

بالبادية، وقيل: خرج إلى حيث لا يدرى. وقول المصنف: ويمكن ان تكون هذه الجملة حالية..... الخ، هذا قول ابن جنى، فانه لم يرض يجعلها اعتراضية، قال فى باب الاعتراض من " الخصائص: هذا البيت: لا اعتراض فيه، وذلك ان الاعتراض لا موضع له من الاعراب، ولا يعمل فيه شئ من الكلام المعترض به بين بعضه وبعض على ما تقدم. فاما قوله: " وقد اتى حول جديد " فذو موضع من الاعراب، وموضعه النصب بما في كان من معنى التشبيه، الا ترى ان معناه: اشبهت، وقد اتى حول جديد حمامات مثولا، أو: اشبهها - وقد مضى حول جديد - بحمامات مثول، أي: اشبهها فى هذا الوقت، وعلى هذه الحال بكذا. انتهى كلامه.

(ويميزها من الحالية امتناع قيام مفرد مقامها) فلو أتيت بمفرد مكان: وقد أتى حول كميل، وغيره من هذه الجمل لكان ممتنعًا.

(وجواز اقترانها بالفاء) كقوله[1]: [الكامل]

وَاعْلَمْ فَعِلْمُ الْمَرْءِ يَنْفَعُهُ أَنْ سَوْفَ يَأْتِي كُلُّ مَا قُدِرَا

(ولن) كقوله تعالى: ﴿فَإِنْ لَمْ تَفْعَلُوا وَلَنْ تَفْعَلُوا فَاتَّقُوا النَّارَ﴾ [البقرة:٢٤].

(وحرف تنفيس) كقوله[2]: [الوافر]

وَمَا أَدْرِي وَسَوْفَ إِخَالُ أَدْرِي أَقَوْمٌ آلُ حِصْنٍ أَمْ نِسَاءُ؟

(وكونها طلبية) نحو: ﴿قُلْ إِنَّ الْهُدَى هُدَى اللَّهِ﴾ [آل عمران:٧٣] هي معترضة بين ﴿تُؤْمِنُوا﴾ و ﴿أَنْ يُؤْتَى أَحَدٌ﴾، ومنه[3]: [المنسرح]

إِنَّ سُلَيْمَى والله يَكْلَؤُهَا ضَنَّتْ بِشَيءٍ مَا كَانَ يَرْزَؤُهَا

والله يكلؤها دعاء، يقال: كلأه الله كلاءة بالكسر أي حفظه وحرسه؛ وما رزأته ماله ورزئته أى ما نقصته.

(وقد تعرض جملتان، خلافًا لأبي علي) في زعمه أن الاعتراض لا يكون إلا بجملة واحدة، وليس بصحيح، فالاعتراض بجملتين كثير، ومنه: ﴿فَاسْأَلُوا أَهْلَ الذِّكْرِ إِنْ كُنْتُمْ لا تَعْلَمُونَ﴾ [النحل:٤٣]، فهما جملتا اعتراض.

---

(١) هذا البيت أنشده أبو علي الفارسي وغيره، ولم ينسبه أحد منهم إلى قائل معين، والبيت من الكامل، وقد وهم العيني رحمه الله في زعمه أنه من الرجز المسدس.

انظر: مغني اللبيب عن كتب الأعاريب (١ / ١٤٩) والإيضاح في علوم البلاغة (١ / ١٩٥) وجامع الدروس العربية للغلاييني (١ / ١٤٥) ومعاهد التنصيص على شواهد التلخيص (١ / ١٢٥) وهمع الهوامع (٢ / ٢١٠) و الحماسة البصرية (١ / ١١٠) والمستطرف في كل فن مستظرف (٢ / ٢) والكامل في اللغة والادب (١ / ٣٠٦).

(٢) البيت لزهير. انظر: الديوان (٧٣/١) والعمدة في محاسن الشعر وآدابه (١٣١/١) وتحرير التحبير في صناعة الشعر والنثر (١٤/١) وتاج العروس (٤٣٤/٢٤) ولسان العرب (٤٦٩/١٢) والإيضاح في علوم البلاغة (٣٥٢/١).

(٣) البيت لإبراهيم بن هرمة، كما في شرح شواهد المغني: (٢/ ٨٢٦)، وهو في اللسان (كلأ) دون عزو، وفي روايته «ضنت بزاد... ».